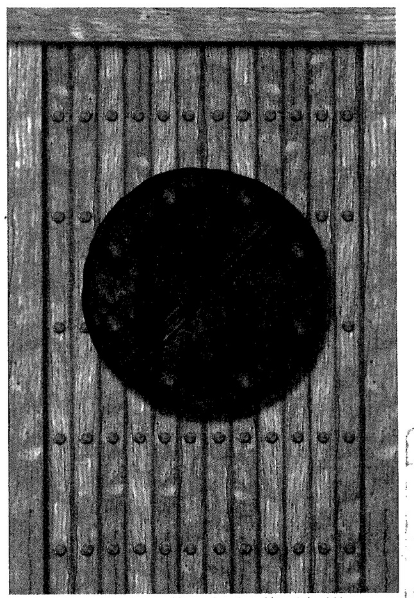


الخليج العربي

مستقبل الأمن والسياسات البريطانية





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات، من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات.

ويعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.



الخليج العربي

مستقبل الأمن والسياسات البريطانية

محتوى الكتاب لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2000

توجه جميع المراسلات إلى إدارة النشر العلمي والترجمة
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب. 4567
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 6423776-9712+
فاكس : 6428844-9712+
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الخليج العربي

مستقبل الأمن والسياسات البريطانية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويـــات

الصفحة

تمهيد

بدءاً من عام 1997 شرع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في تنظيم مؤتمر سنوي رئيسي عن أمن الخليج، متيحاً بذلك فرصة فريدة لكبار الشخصيات الرسمية والباحثين وصناع القرار السياسي للاجتماع ومناقشة موضوعات لها أهمية خاصة بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي.

وهذا الكتاب هو عبارة عن مداولات المؤتمر السنوي الثاني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية حول موضوع "أمن الخليج: المنظور الوطني"، الذي انعقد في لندن تحت عنوان «الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية» في الفترة 29-30 نيسان/ إبريل 1998؛ وقد نظم المؤتمر بالتنسيق المشترك مع "خدمات الخليج الاستشارية" (Gulf Consultancy Services) والمعهد الملكي للدراسات الدفاعية(RUSI) التابع للقوات المسلحة البريطانية. ويحتوي هذا الكتاب على مجموعة من الموضوعات التي قدمت خلال يومي المؤتمر. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب لا يقصد به تقديم منهج كلي لأمن الخليج فإنه يلقي الضوء على بعض القضايا المهمة التي تتصل بهذا الموضوع، ويفتح مدخلاً للإلمام بآراء صناع السياسات الدفاعية في بريطانيا ومنطقة الخليج العربي.

يسعى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عن طريق عقد مؤتمر أمن الخليج إلى إيجاد إطار لتطوير الاهتمام بأمن منطقة الخليج العربي بشكل عام ومناقشته. وقد عقد المؤتمر الأول لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام 1997 في أبوظبي تحت عنوان «أمن الخليج: المنظور الوطني» وجمع كبار الشخصيات الرسمية والمثقفين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة موضوعات بالغة الأهمية؛ كالتحديات العسكرية الإقليمية وعوائق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحديات المحتملة للاستقرار السياسي. وشدد المشاركون فيه على أن

أمن منطقة الخليج وسياسة الدفاع الإقليمي ينبغي أن يتم تنسيقهما ضمن إطار وطني وإقليمي، إلا أن نجاح مثل هذه الترتيبات يعتمد إلى درجة كبيرة على تشجيع الحلفاء ودعمهم. إن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يقر بالروابط السياسية والدفاعية طويلة الأمد بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة، وهذه الحقيقة حددت الموضوع الذي انعقد المؤتمر الثاني من أجله.

النتائج التي توصل إليها المؤتمر

عندما نأخذ في الاعتبار أحداث العقد الماضي يتضح بجلاء أن منطقة الخليج العربي أصبحت واحدة من أكثر المناطق تقلباً في العالم. ومن جانب آخر، وفي ضوء الاهتمام المشترك بتعزيز أمن الخليج، فقد بذل ممثلو مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة قصارى جهدهم لتشجيع ورعاية الحوار حول الدفاع والأمن في المنطقة.

وكان للمؤتمر الذي استغرق يومين أهداف جوهرية هي:

- إعطاء صناع القرار في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة فرصة ليشاركوا في نقاش مفتوح لا يأخذ طابعاً رسمياً، وليتبادلوا المعلومات ويجدوا الحلول للمشكلات، وأيضاً ليسبروا غور الأفكار والآراء ذات الصلة بالوضع الأمني في منطقة الخليج العربي في الوقت الراهن وفي المستقبل.

- إفساح مجال للمشاركين في المؤتمر من المملكة المتحدة ليقدموا لزملائهم في مجلس التعاون لدول الخليج العربية النتائج التي توصلت إليها "نشرة الدفاع الاستراتيجي" (Strategic Defense Review)، وهي خطة السياسة العسكرية الشاملة للمملكة المتحدة، ولكي يناقشوا بصورة مستفيضة مضامين هذه الخطة بالنسبة إلى سياسة المملكة المتحدة فيما يتصل بمنطقة الخليج العربي.

- صياغة روابط أمنية أكثر وثوقاً بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة وتعهدها بالرعاية.

واتفق المشاركون على أن التهديدات الراهنة لأمن الخليج تتمثل في العراق وإيران. أما التهديدات الأخرى للاستقرار في المنطقة فهي تشمل التلكؤ في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن ناحية ثانية فقد تم الاتفاق على أن التهديدات التي تتعرض لها المنطقة ليست كلها خارجية. ومن المهم في هذا الصدد أن تعزز السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبعها دول منطقة الخليج العربي الاستقرار وأن تطور آليات استشارية أوسع مدى. كذلك فإن نزاعات الحدود العسيرة والتي ظلت بلا حلول تنطوي على احتمالات للخلاف.

ختاماً، تمت مناقشة أثر الثورة في الشؤون العسكرية على أمن الخليج والحاجة إلى تنسيق وضبط آليات السيطرة والقيادة. وأقر المشاركون بأن التكامل والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر عاملاً رئيسياً في تعزيز أمن الخليج العربي.

مقدمة

جمال سند السويدي

أمن الخليج: المنظور الوطني II

نيابة عن الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة يسرني أن أرحب بكم في مؤتمر "أمن الخليج: المنظور الوطني" الثاني تحت عنوان: «الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية».

في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بخالص شكري إلى المشاركين الحضور جميعاً، وأخص بالشكر معالي جورج روبرتسون (George Robertson) وأصحاب المعالي الوزراء المحترمين والمسؤولين الحكوميين في المملكة المتحدة. كما أرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى أصحاب السمو والمعالي والسعادة والسادة الحضور المحترمين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إن مشاركتهم الكريمة في مثل هذه المناسبات تمهد السبيل أمام إقامة تعاون بناء بين جميع الأطراف التي لها دور في أمن منطقة الخليج العربي. ويتمثل هدف هذه الندوة في تشجيع النقاش الصريح والموضوعي لقضايا أمن الخليج أملاً في الوصول إلى تفاهم أمثل للوضع الحالي وتعزيز هدفي السلام والاستقرار في سائر أرجاء المنطقة.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى السيد جيفري تانتم (Geoffrey Tantum) واللواء بحري ريتشارد كوبولد (Richard Cobbold) مدير المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، وصحبهما الكرام، على المجهود والدعم اللذين قدموهما إلى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية للتحضير لهذا اللقاء المهم. ونشكر أيضاً جميع الذين ساهموا إسهاماً جاداً في جعل هذا المؤتمر حقيقة واقعة.

ويعلق مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أهمية خاصة على أن يكون المؤتمر ملتقى يتم فيه تحليل قضايا السياسة العامة ذات الصلة وبحثها. وتتلخص

مهمتنا في تحديد أولويات الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي . وعليه فإننا نأمل أن يتعمق فهم الموضوعات المطروحة على بساط البحث والتي تعد ذات أهمية خاصة لأمن المنطقة وأن يتم تسليط مزيد من الضوء والتركيز عليها .

يجمع هذا المؤتمر شمل عدد من كبار المسؤولين الممثلين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست والمملكة المتحدة بهدف التركيز على السياسات الدفاعية التي تشكل محور علاقتنا . ومن المهم أن نتذكر أنه لن تتحقق ثمرة إطار أمني خليجي فعال إلا إذا تم تنظيم سياسات الدفاع الوطنية والدولية ضمن إطار إقليمي . لكن لابد من توافر دعم حلفاء قدماء للوصول إلى هذا الوضع والمحافظة عليه . ويرمي هذا المؤتمر إلى إرساء حجر الأساس لإقامة علاقات أمنية أوثق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة .

إن العلاقة الوثيقة بين انعدام الاستقرار الإقليمي والحفاظ على السلام العالمي هي أوضح ما تكون في منطقة الخليج العربي ؛ وذلك لأن أمن الخليج هو في النهاية حصيلة التفاعل بين عوامل مختلفة لكنها مترابطة . ومما يزيد من تعقيد القضية نفسها وما ينتج عنها من تحديات يواجهها الذين يتصدون لموضوع أمن الخليج جميعهم ، هو أن المصالح الوطنية والإقليمية والدولية تتداخل هنا وكثيراً ما تتنافس فيما بينها . أضف إلى ذلك أن أمن الخليج يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفاعل فيما بينها على نحو مباشر وغير مباشر لتولد قوة تتطلب بدورها سياسة عامة إيجابية ومرنة . وأمن الخليج واستقراره مهدد - وسوف يبقى مهدداً - بانتشار الأسلحة والتوترات العرقية والدينية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية المرافقة للتغيرات الاقتصادية العالمية . وتظل النتائج غير المباشرة للصراعات الإقليمية الحديثة العهد ، وكذلك خطر المواجهات العسكرية الأخرى الذي يلوح في الأفق ، بمنزلة تذكير صارخ بهشاشة الاستقرار والأمن في المنطقة .

ويحتاج الذي يقوِّم بيئة الأمن العسكري الحالية في المنطقة إلى التركيز على ثلاث جبهات ؛ أولاها التحدي الذي مازالت كل من إيران والعراق تمثلانه تجاه دول الخليج العربي . وثانيها ترسيخ جهود التعاون بين سائر الدول المعنية بأمن الخليج . وثالثها البيئة

الأمنية الحالية والحاجة إلى التركيز على الخطوات الموصلة إلى تخفيف حالات التوتر للتقليل من احتمالات وقوع مجابهة عسكرية ممكنة. وفي هذا السياق تبرز الحاجة الماسة إلى المشاركة الفعالة من جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بناء نموذج أمني أوسع نطاقاً.

تتيح نهاية الحرب الباردة فرصة لتطوير نموذج أمني محلي أكثر استقراراً دون أن تعود هناك حاجة إلى الالتزام بالقواعد غير الرسمية لنظام ثنائي القطبية. ولابد من أن يشمل هذا الحل في نهاية المطاف أقطار الخليج العربي كافة. أضف إلى ذلك أنه على الرغم من الأهمية القصوى للأمن العسكري الفعال، فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من التركيز على الرخاء الاقتصادي بصفته عامل استقرار يسهم في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية نشطة ودائمة بين الدول المهتمة بالحفاظ على أمن الخليج. كما تدعو الحاجة إلى إيجاد بيئة أشد ترابطاً لإعطاء الدول كافة دوراً في حفظ السلام. وعموماً فإن تطوير استراتيجية سليمة ومتماسكة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبناء سياسة عامة فعالة، واستمرار تطوير استراتيجيات نمو اقتصادي ووجود قضايا إقليمية أشمل كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، كل ذلك له تأثير هائل على أمن الخليج.

كلي أمل أن يزداد إدراكنا للقضايا الأمنية التي ستمضي بالعلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وينبغي لنا أن ندرك أنه إلى جانب توقعات السلام والرخاء هناك تحديات غير منظورة كامنة في هذه الحقبة الجديدة. لذلك فإن مهمتنا لا تنحصر في تحديد التحديات الحالية وإعطاء حلول شاملة لها، وإنما تتمثل أيضاً في إعداد الأساس لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية.



كلمة ترحيب

جورج روبرتسون

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، السيدات والسادة الأفاضل. إنه لشرف لي أن أرحب بكم جميعاً في لندن لحضوركم هذا المؤتمر. كما أهنئ الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، والسيد جيفري تانتم والمعهد الملكي للدراسات الدفاعية، على حشدهم لهذا الجمع المبارك من صناع السياسة وخبرائها.

ويعد أمن الخليج أمراً حيوياً بالنسبة إلى المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للمملكة المتحدة. وليس هناك أفدح خطأ من أولئك الذين يزعمون أن مصلحتنا الرئيسية تكمن في مبيعات الدفاع. وقد برزت أهمية أمن الخليج بجلاء في نشرتنا للدفاع الاستراتيجي؛ وهي الوثيقة المتضمنة للسياسة العسكرية البريطانية. كما كان الخليج العربي أيضاً، شأنه في ذلك شأن البوسنة، في صميم القضايا العملياتية التي كان لابد لي من مواجهتها منذ استلامي منصبي.

اتخذت في بداية عام 1998 القرار البالغ الخطورة بإرسال حاملة طائرات وقاذفات "تورنيدو" (Tornado) إلى منطقة الخليج العربي لكي أبرهن على أن المملكة المتحدة لم تكن على استعداد للوقوف موقف المتفرج في الوقت الذي كان فيه صدام حسين يتحدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل لديه. ولحسن الحظ فقد حلت تلك الأزمة دون اللجوء إلى القوة، لكنني أومن إيماناً راسخاً بأن القرار الذي اتخذته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعديد من الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي لنشر قوات في الخليج كان عاملاً مهماً في إقناع

صدام حسين بالتنازل عند تلك المرحلة. وكما قال سكرتير عام الأمم المتحدة في بغداد: «يمكنك عمل الكثير من خلال الدبلوماسية عندما يدعمها الحزم والقوة».

ويبقى واضحاً احتمال حدوث مزيد من الصراع في الخليج العربي. فقد كشف لنا صدام حسين عن أنه امرؤ متحجر القلب وغير جدير بالثقة؛ فقد أقدم مرتين على غزو جيرانه، ولم يقتصر على تطوير أسلحة الدمار الشامل بل استعمل الأسلحة الكيماوية أيضاً.

وعليّ أن أضيف أن نزاعنا هو مع صدام حسين ونظامه، وليس مع الشعب العراقي. وقد عملنا باستمرار على تخفيف آلامهم على الرغم من العقبات المتكررة التي كان يضعها صدام؛ ففي أوائل عام 1998 تبنينا قرار مجلس الأمن رقم (1153) الذي رفع قيمة ترتيبات "النفط مقابل الغذاء" إلى أكثر من الضعف. وفي أواسط شهر نيسان/ إبريل 1998 استضفنا في لندن اجتماعاً إنسانياً جمع خبراء من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية ليدرسوا الطرق التي يمكن من خلالها تخفيف محنة الشعب العراقي.

وهناك أيضاً جوانب في السياسة الإيرانية مازالت تشكل مصدراً محتملاً للأخطار على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن الضروري مراقبتها بعناية، على الرغم من الكلمات المشجعة التي نسمعها من الرئيس محمد خاتمي.

وإنني أدرك أيضاً أن عدم إحراز تقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط يؤثر على الاستقرار في الخليج العربي. لقد تركت قوة الحجج التي قدمت لي بهذا الصدد أثراً قوياً في نفسي أثناء زيارتي الأخيرة إلى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ونحن نستجيب بسرعة لوجهات النظر هذه. فقد اعتبرت هذه الحكومة عملية السلام إحدى أهم الأولويات بالنسبة إلى رئاستنا للاتحاد الأوربي؛ وتدل على ذلك الزيارات التي قام بها كل من توني بلير (Tony Blair) وروبن كوك (Robin Cook) إلى الدول المعنية بعملية السلام. ولا يخفى على أحد الصعوبات التي يتعين التغلب عليها لإعادة إحياء عملية السلام، لكننا نبقى مستعدين لتقديم العون حيثما أمكننا ذلك.

وبالطبع ليست جميع التهديدات للسلام والأمن ذات طابع عسكري، كما أن استخدام القوة ليس هو دائماً الرد المناسب على التهديد. وما يهمنا بصفتنا واضعين لسياسة الدفاع هو ضمان امتلاكنا للسياسات والقدرات التي تمكننا من التغلب على أعقد الظروف وأدقها. غير أنني على قناعة من أن لدى قواتنا المسلحة أدواراً أخرى تقوم بها لتعزيز الاستقرار والأمن. إن وجود قوات مسلحة قوية وحسنة التجهيز والتدريب وعلى مستوى من المسؤولية هو في حد ذاته رادع للعدوان. وسيكون الردع أقوى بكثير إذا توافر معه تماسك واضح بين الشعب أو الشعوب المعرضة للتهديد وبين أصدقائها من داخل المنطقة وخارجها. وذلك أحد الدروس الكبرى التي تعلمناها نحن في المملكة المتحدة من نجاح منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في التصدي لحلف معاهدة وارسو لأكثر من أربعة عقود.

ولدى أفراد قواتنا المسلحة دور يؤدونه أيضاً في بناء الثقة والتقليل من الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. ويمكن أن تكون أحاديث الضباط فيما بينهم وتدريبهم المشترك طريقةً فعالةً لتكوين بيئة تنعم بالسلام والأمن، وتعد أهمية "دبلوماسية الدفاع" هذه - كما أسميها أنا - أحد موضوعات "نشرة الدفاع الاستراتيجي". وآمل أن يكون هناك مجال لاستكشاف إمكانية تطبيق بعض هذه الأفكار على أمن الخليج أثناء المؤتمر. وهذا ميدان أرى أن المملكة المتحدة - التي تتمتع بحضور تدريبي واستشاري كبير في المنطقة - هي في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة فيه.

إن انعقاد هذا المؤتمر في لندن أمر له مغزاه؛ إذ إنني خلال الزيارتين اللتين قمت بهما إلى الخليج العربي خطرت لي حقيقة أن العلاقة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تقوم على المصالح المشتركة فحسب، وإنما على روابط التاريخ والتفاهم والمحبة أيضاً. وقد لمست بنفسي الاستقبال الحار والكرم حيثما مضيت. كما لمست فعلياً العلاقات الطيبة القائمة بين أفراد قواتنا في منطقة الخليج العربي والدعم السخي الذي تلاقيه هناك. إن هذه الروابط توفر أساساً ثابتاً للتعاون المستمر في ميدان الدفاع مستقبلاً.

وتؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً بالطبع، سواء في دعم أمن الخليج أو في إعادة تنشيط العملية السلمية في الشرق الأوسط. لكنني أعتقد أن هناك دوراً مهماً بإمكان المملكة المتحدة أن تؤديه أيضاً، سواء بمفردها أو بصفتها حليفاً موثوقاً به للولايات المتحدة الأمريكية، وهي حليف قادر على القيام بإسهام متميز في صياغة السياسة في واشنطن.

لقد عرضت في هذه الكلمة الافتتاحية وجهة نظري حول بعض القضايا التي سيناقشها المؤتمر. غير أنني – وبقية ممثلي حكومة جلالة الملكة – نتطلع قدماً بشغف إلى سماع آراء أصدقائنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول ماهية مشكلات الأمن الرئيسية التي سيواجهونها وكيف يمكن للمملكة المتحدة أن تساعد على معالجتها. وإننا نقدر وجهات نظر أصدقائنا ونرغب في أن نأخذها في الاعتبار عند رسم سياستنا.

أمن الخليج: سياسة المملكة المتحدة ومضامين نشرة الدفاع الاستراتيجي

جون ريد

انتُخبت الحكومة البريطانية في أيار/ مايو 1997، وهي ملتزمة بأن تؤدي بريطانيا دوراً قيادياً على المستوى الدولي وتدعم ذلك بدفاع قوي. وإننا مصممون على الإسهام - على نطاق أوسع - في السلام والأمن الدوليين إلى جانب حلفائنا.

إن السلام والأمن في منطقة الخليج العربي يتمتعان بأهمية كبرى بالنسبة إلى المملكة المتحدة نظراً إلى مصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية في هذه المنطقة، ووجود جاليات كبيرة لنا فيها من المغتربين، إضافة إلى الصلات التاريخية والشخصية الوثيقة بين المملكة المتحدة ومنطقة الخليج العربي. ونحن نولي هذه الروابط قيمة كبيرة، وتسعى هذه الحكومة حثيثاً إلى تمتينها واستمرارها. لذا فأنا مسرور بإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا المؤتمر والتحدث قليلاً عن السياسة البريطانية في المنطقة وعن مضامين "نشرة الدفاع الاستراتيجي"؛ وهي وثيقة سياسة الدفاع البريطانية.

إن أهدافنا في الخليج العربي هي أهداف طموحة؛ فنحن نعمل على إحلال السلام والاستقرار الدائمين، وليس مجرد تلافي الأزمة القادمة. إننا نهدف إلى مرحلة في المستقبل تراعي فيها دول المنطقة كافةً مبادئ السلوك الدولية. وإذا كان من الممكن لنا أن ننسحب حالياً من هذه المنطقة المعرضة لأية أزمة ممكنة، فمن الواضح أنه سينقضي زمن طويل قبل أن نبلغ هذا الهدف المنشود.

إن "نشرة الدفاع الاستراتيجي" التي بدأنا صياغتها بعد تولي المنصب، وهي الآن في مراحلها الأخيرة، تؤدي دوراً حيوياً في تحقيق أهدافنا طويلة الأمد؛ لأنها ستضفي على تخطيطنا الدفاعي طابع الوضوح والانسجام، مع رؤية دفاعية بعيدة المدى تنقلنا إلى القرن القادم.

سوف يسهم ذلك في طمأنة أصدقائنا وحلفائنا في منطقة الخليج العربي وغيره ويلقى لديهم الترحيب. وتختلف "نشرة الدفاع الاستراتيجي" عن بعض التجارب السابقة التي هي من هذا النوع في أنها توجهها السياسة الخارجية، ولا تستمد من الموارد والإمكانات المتاحة. لذلك فهي ليست تجربة يراعى فيها تخفيض التكاليف، وإنما هي عبارة عن إعادة تقويم استراتيجي حقيقي لمصالح بريطانيا والتزاماتها ومسؤولياتها.

لقد أصبح مألوفاً القول إن العالم الذي نجري فيه وراء هذه المصالح والالتزامات والمسؤوليات قد تحول خلال السنوات العشر الماضية. لكن هذه هي المرة الأولى التي استطعنا فيها تحليل انعكاسات نهاية الحرب الباردة وأحداث أخرى مثل أزمة الخليج الثانية والأزمات التي حدثت في يوغسلافيا السابقة، مع أخذ المشكلات الأكثر امتداداً وكذلك الآنية في الاعتبار.

فمن وجهة نظر بريطانية بحتة تحسن الأمن كثيراً لدينا خلال هذه الفترة، دون أن يكون هناك اقتسام عادل للمنافع، ومانزال في أوربا نواجه تحدي انعدام الاستقرار، الذي إذا ترك دون علاج، يمكن أن يستشري ويعرضنا لخطر حدوث تهديد عسكري خارجي كبير من جديد. ولدينا خارج أوربا مصالح دولية واسعة ودور رئيسي في السلم والاستقرار العالميين. وإننا نتحمل بصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن المسؤولية عن القيام بدور نشط وقيادي - حيثما كان ذلك مناسباً - في الأمن الدولي.

وبالطبع فإن مصالحنا لا تمتد امتداداً متساوياً في كل مكان؛ إذ يجب أن تحتل أوربا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مكان الأولوية. أما خارج أوربا ففي اعتقادنا أن مصالحنا ستتأثر على الأرجح بصورة مباشرة بالأحداث في الخليج العربي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ولا يعني ذلك أن "النشرة" ستؤدي إلى إعادة إيجاد قدرة عسكرية "شرق السويس"، فذلك سيكون بمنزلة خطوة إلى الوراء، لكنه سيعني بالفعل أن "النشرة" قد أكدت على أهمية منطقة الخليج بالنسبة إلى المصالح الاقتصادية البريطانية، وعلى قيمة علاقاتنا الثنائية مع دول الخليج العربية، وأيضاً على أهمية مسؤولياتنا الأوسع نطاقاً في مجلس الأمن تجاه منطقة الخليج العربي. ولذلك يجب أن

نكون على أهبة الاستعداد للتصدي مع غيرنا لدعم الاستقرار لدى تعرضه للتهديد في منطقة الخليج العربي.

هذا ليس مجرد كلام خطابي رنان؛ فقد قدمنا مثلاً واضحاً لرغبتنا في التصدي للأزمة في العراق في أوائل عام 1998، وقد أوضحت في كلمتي أثناء مناقشة الأمور الدفاعية في مجلس العموم في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 أن مصالحنا والتزاماتنا في أوربا والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ستحدد مبدئياً حجم قواتنا المسلحة وشكلها.

إنني أتوقع أن تأتي "نشرة الدفاع الاستراتيجي" بتغيير جذري في بعض ميادين الدفاع الرئيسية. ويتطلب منا هدفنا المتمثل في إنتاج قوات عصرية للعالم الحديث أن نتبنى الرؤية طويلة الأجل. وأتوقع أن تلاقي هذه التغييرات التأييد من الآخرين مع وجود اهتمام بالخليج العربي وأمنه.

سوف يكون لهذه التغييرات انعكاسات على هيكل قواتنا وجاهزيتها وقدرتنا على إرسال قوة إلى منطقة ما. ففي المستقبل ستكون قواتنا بحاجة إلى القدرة على الانتشار للتصدي للتحديات التي نواجهها بأشكالها المختلفة. وينبغي لنا أن نمتلك القدرة على التوجه إلى الأزمة بدلاً من أن نتوقع مجيئها إلينا.

لقد كانت "قوة الانتشار السريع المشتركة" (The Joint Rapid Deployment Force, JRDF) التي استحدثت عام 1996 لتزويد المملكة المتحدة بقوة مشتركة جاهزة للتصدي لنطاق واسع من الأزمات حيثما نشأت، بمنزلة خطوة في الاتجاه الصحيح. لكنها - ولكي تتمتع بالقدر الكافي من الفاعلية - كانت بحاجة إلى وسائل نقل ودعم لوجستي بإمكانيات معززة، إضافة إلى مزيد من قوة النيران ومستوى أفضل من القيادة والسيطرة. وتعالج "النشرة" هذه الأمور جميعاً. كما أننا نحتاج أيضاً إلى إزالة التفريق الذي تمارسه "قوة الانتشار السريع المشتركة" بين القوات المخصصة لحلف الناتو وتلك المخصصة لمهمات أخرى؛ لأن هذا التفريق غير مجد من الناحية العسكرية ويؤدي إلى إذكاء الخلاف والنزاع. وسوف يسهم ذلك كله في إعطائنا "قوات رد سريع

مشتركة " (Joint Rapid Reaction Forces) أفضل كفاءة ونستطيع بواسطتها نشر مجموعات من القوات المعدة بعناية في أي مكان في العالم وبأقصى سرعة.

يتمثل هدفنا في "نشرة الدفاع الاستراتيجي" في إيجاد قوات عصرية مرنة وعالية الكفاءة، مزودة بالمعدات والتقنيات التي تمنحها قدرة حاسمة على الفوز في المعارك لدعم سياستنا الخارجية والأمنية. وسوف تستمر قواتنا المسلحة في المساهمة المميزة والعالية الجودة في العمليات متعددة الجنسيات التي تدعم الاستقرار والأمن الدوليين في الخليج العربي وغيره.

وسوف نهيئ دفاعاً قوياً للقرن الحادي والعشرين ونضمن بقاء بريطانيا قوة دائمة. وسوف نستمر أيضاً في مساندة الذين لا يمكنهم مواجهة التهديدات بأنفسهم؛ ففي عام 1991 استطاع التحالف الدولي من خلال التشاور وتبني أسلوب موحد ضد صدام حسين أن يهزم رابع أكبر جيش في العالم. وقد ازدادت الروابط الأمنية للمملكة المتحدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ حرب الخليج الثانية. وقد وقّعنا أو نحن بصدد توقيع عدد من الاتفاقيات الدفاعية التي تهيئ لمزيد من التعاون في سلسلة من الأنشطة الدفاعية.

من جانب آخر بقي الوجود العسكري البريطاني في المنطقة على مستوى فاق أي زمن مضى، ويشمل هذا الوجود سفن "أرميلا" (Armilla) ودوريات منطقة حظر الطيران وأعداداً كبيرة من الأفراد في خدمات التحميل وبرامج التمرين المنتظمة والزيارات التي تقوم بها فرق التدريب المتخصصة. وتسهم المشاركة العسكرية البريطانية مع الوجود الغربي بالمنطقة في تعزيز التزام المملكة المتحدة السياسي بالأمن في الخليج العربي. كما أنها انعكاس لمسؤولياتنا الأوسع نطاقاً بصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن.

يتمثل أحد موضوعات هذا المؤتمر في تحسين التعاون والتعرف على أهمية العمل المشترك، ولذا فإنني بالطبع أدعم الجهود المبذولة لتحسين التعاون داخل نطاق مجلس

التعاون لدول الخليج العربية. لقد أثبتت تجاربنا في حلف الناتو وداخل منطقة الخليج العربي أننا مع حلفائنا يمكننا على الأغلب تشكيل قوة رادعة فعالة إذا ما تكاتفنا جميعاً.

ومنذ البداية كانت المملكة المتحدة نصيراً متحمساً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وإننا نشجع قيام كيان قوي متماسك يمارس سياسات جماعية ويتمتع بقدرة دفاعية. ويعد التعاون في ميدان الدفاع الوسيلة الرئيسية التي تستطيع الدول الأعضاء التصدي بها للتهديدات ضد أمنها والقيام بدور حيوي في الاستقرار الإقليمي.

أود أن أهنئ الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتطويرها لقواتها المسلحة سواء من حيث أعداد المعدات أو كفاءتها، وكذلك من حيث مهارات أفراد القوات المسلحة ومعرفتهم. لكنني أود أن أقترح أنه في ظل البيئة الأمنية الراهنة، فإن الدعم والوجود العسكري الغربي في المنطقة يعتبر مهماً أيضاً.

إن مفتاح ردع العدوان هو الدبلوماسية المدعومة بمصداقية التهديد باستخدام القوة. ويعني هذا الردع في المقام الأول القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. لكن ثمة دور مميز ومهم تؤديه المملكة المتحدة في المجالين السياسي والعسكري. وترحب الولايات المتحدة الأمريكية بدورنا بشكل خاص، حيث تدرك استعدادنا للمشاركة في تحمل العبء. وقد أمدّنا ذلك بنظرة متبصرة في عملية صنع القرار الأمريكي وأتاح لنا إمكانية التأثير في السياسة الأمنية الأمريكية.

وتستطيع المملكة المتحدة أيضاً دعم تطوير قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تزويدها بالتدريب والمشورة وإمدادها بالمعدات الدفاعية المضمونة ذات الجودة العالية. وهذا مجال عرفت المملكة المتحدة تقليدياً بقدرتها على المساهمة فيه، كما يتوافر لدينا الاستعداد لتقديم المساعدة عليه. وكما قال جورج روبرتسون قبلي فإن هذه الأنشطة تتوافق تماماً مع أفكارنا بشأن الاستفادة بدرجة كبرى من قواتنا المسلحة في مجال الدبلوماسية الدفاعية.

وإننا نرحب أيضاً بأن تتاح للقوات البريطانية الفرصة للتدريب في الخليج العربي. وتدل التمرينات على قدرتنا على نشر القوات والقيام بالعمليات في المنطقة، ولذلك

فهي تزيد من قدرتنا على الردع. ويتعزز التأثير من خلال التمرينات المشتركة التي نجريها مع حلفائنا من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تدعم تطوير قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقدرة قواتنا على القيام بالعمليات معاً.

ينصب الاهتمام في هذا المؤتمر على أمن الخليج العربي، وأنا واثق من أنه سيقال الكثير عن العراق. ولا شك في أن صدام حسين يبقى هو التهديد المباشر الرئيسي للاستقرار في الخليج العربي. فقد عبر عام 1990 عن طموحاته للهيمنة على المنطقة، ودلل في مناسبات عديدة وطرق مختلفة على أنه يشكل تهديداً لجيرانه. وإننا مانزال ننتظر أن نرى من صدام الدليل الذي نحتاجه لكي نتأكد أنه قد دمر كافة أسلحة الدمار الشامل لديه. وإلى أن يكتمل عمل "اللجنة الخاصة" التابعة للأمم المتحدة فإن باعتقادنا أن صدام يبقى مصدر تهديد للسلام الإقليمي والدولي. وكما أثبتنا في أزمة أوائل عام 1998، فإننا لن نسمح لصدام بأن يتحدى إرادة المجتمع الدولي بتجاهله المستمر لقرارات مجلس الأمن. ولابد من دعم سلطة الأمم المتحدة. ومع أن القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل هي التي تغطي الصفحات الأولى في صحف المملكة المتحدة، فإننا نذكر أن هناك سلسلة من القضايا التي مايزال يتعين على صدام أن يقدم عنها إجابات مرضية، ومن أبرز هذه القضايا مصير الكويتيين المفقودين.

رغم أنني أعترف بأن البعض كانوا يعارضون استخدام القوة العسكرية فإنني كنت أعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله ثني صدام عن غيه إذا رفض الانصياع لرغبات المجتمع الدولي أو قرر المضي في تحدي إرادة الأمم المتحدة. لقد عرفنا منذ زمن طويل أن صدام لا يحترم الدبلوماسية إلا عندما تدعمها قوة عسكرية تتمتع بالمصداقية، وهذا سبب إرسالنا حاملة طائرات وعدد من الطائرات إلى الخليج العربي في كانون الثاني/ يناير 1998، وتبع ذلك نشر عدد من قاذفات "التورنيدو" التابعة للقوات الجوية الملكية في دولة الكويت. وينبغي أن يكون لكل من ساندوا هذه السياسة نصيب من الفضل في حصيلة الفوز عند حل الأزمة، وإننا نقدر بامتنان جميع الذين أيدوا ويواصلون تأييد عمليات الانتشار هذه.

قد تتوقعون مني أن أركز بصفتي وزيراً للدفاع على الدور الذي أدته القوة العسكرية أو - بدقة كبرى - التهديد بالقوة العسكرية في احتواء العراق، لكن هذا التهديد هو بالطبع مجرد أداة من الأدوات المتاحة تحت تصرفنا. فقد أدت الإجراءات الاقتصادية من خلال فرض العقوبات دوراً كذلك، لكنني أعترف بأن العقوبات مكنت صدام من التلاعب بالحقيقة وادعائه تحقيق نصر دعائي بالقول إن سياساتنا تؤدي إلى موت أطفال عراقيين أبرياء، وليس هناك ما هو أبعد من هذا عن الحقيقة؛ فليس للحكومة البريطانية نزاع مع الشعب العراقي. وستعلمون أننا استضفنا اجتماعاً في الأسبوع الماضي للنظر في سبل تحسين تنفيذ خطة "النفط مقابل الغذاء"، والتأكد من إنفاق عوائدها لمساعدة الشعب العراقي الذي عانى طويلاً من نظام صدام الوحشي.

فماذا عن المستقبل إذن؟ إن باعتقادنا أنه لا يوجد في المستقبل المنظور أي بديل واقعي لسياسة الاحتواء. ويتمثل هدفنا على الأمد الأطول برؤية إعادة اندماج العراق بصفته عضواً يحترم القانون ضمن المجتمع الدولي. إننا نتطلع قدماً إلى اليوم الذي يعود فيه العراق بلداً يمكن ممارسة الاتصالات التجارية والعادية معه. لكن لن يكون هذا ممكناً إلا إذا انصاع العراق تماماً لقرارات مجلس الأمن وتوقف عن تهديد الأمن الإقليمي والدولي.

كان القلق يساور العديد من الناس، بمن فيهم أنا، في حدود نيسان/ إبريل 1997، لشعورهم بأن إيران تعد مصدر التهديد الأكبر للخليج العربي على المدى الطويل. لكن هل مايزال الأمر كذلك في أعقاب الانتخاب غير المتوقع للرئيس محمد خاتمي عام 1997؟ لاشك في أن الإصلاحات التي يدخلها الرئيس خاتمي تبعث لدينا الأمل، وأن مصادقة إيران على "اتفاقية الأسلحة الكيماوية" (The Chemical Weapons Convention)، وسعيها لتخفيف التوتر مع جاراتها ومع الغرب، والإدانة الإيرانية للهجمات الإرهابية في مصر والجزائر، تعد جميعاً إشارات مشجعة وتمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي ضوء ذلك قرر الاتحاد الأوربي استئناف الحوار مع إيران الذي تم تعليقه في أعقاب الحكم الصادر عن محكمة مايكونوس (Mykonos Verdict) في آذار/ مارس 1997. لكنني أرجو أن تطمئنوا إلى أننا لم ننس الماضي وأننا لسنا بهذه السذاجة؛ فعلى الرغم

من أن الرئيس خاتمي يمثل بشير خير بالنسبة إلى إيران وإلى المنطقة بكاملها، ثمة سياسات إيرانية تبقى غير مقبولة. وسوف نستمر في ممارسة الضغط على إيران من خلال الاتحاد الأوربي بشأن محاولاتها امتلاك أسلحة الدمار الشامل وسجلها الحافل بدعم الإرهاب. وقد قمنا بمبادرة للتقارب من طرفنا، ويتوقف مستقبل هذه العلاقة على مدى استجابة إيران واستعدادها لمعالجة مصادر قلقنا. وسوف نراقب معاً تحركات إيران باهتمام وعن كثب.

لقد سلم جورج روبرتسون بقوة الحجة القائلة إن عدم إحراز تقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط زاد من صعوبة تأمين الدعم للسياسات الغربية في الخليج العربي. وهذه الحكومة ملتزمة التزاماً فعالاً بالبحث عن سلام عادل ودائم وبتعزيز تطوير المناطق الفلسطينية عن طريق برنامجنا الخاص بالعون. لقد كانت إحدى الأولويات المطروحة أمام رئاسة الاتحاد الأوربي ضمان استمراره في القيام بدور فاعل من خلال سعيه لدعم جهود الولايات المتحدة الأمريكية ومتابعة نشاط الاتحاد الأوربي المكمل لهذه الجهود والذي يتمتع بالوضوح والمصداقية. لقد عملنا نحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوربي بجد لإقامة قاعدة متينة وثابتة لإحراز تقدم. ويبقى دور الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع رئيسياً، لكن الاتحاد الأوربي يقف على أهبة الاستعداد لتقديم العون الذي قد تدعو إليه الحاجة.

هذه قضايا صعبة، ولست أتوقع أن أكون قد أقنعتكم بأن سياساتنا محقة من جميع النواحي، لكنني آمل أن أكون قد طمأنتكم بأن قضايا أمن الخليج مهمة بالنسبة إلى المملكة المتحدة، وبعد اختتام "نشرة الدفاع الاستراتيجي" سوف نستمر في التعاون الوثيق مع أصدقائنا في الخليج العربي لمعالجة هذه القضايا والإسهام في سلام المنطقة وأمنها.

الحرب المستقبلية
انعكاساتها على الدفاع في منطقة الخليج العربي

الفريق أول السير تشارلز جوثري

إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي الفرصة للتحدث في هذا المؤتمر المهم عن موضوع الحرب في المستقبل وانعكاساتها على الدفاع في منطقة الخليج العربي. في اعتقادي أن التوجه نحو العولمة (أي ازدياد الصلات الاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تربط بين الدول) يعني أن التغيرات التي تحدث في الحرب المستقبلية ستؤثر فينا جميعاً بطرق متماثلة وليس بصورة منفصلة في منطقة الخليج العربي.

وفي هذا الإطار كنت آمل أن أتمكن من قول المزيد عن "نشرة الدفاع الاستراتيجي" لأن التفكير الذي ترتكز عليه خططنا لمستقبل القوات المسلحة البريطانية ينسجم مع موضوع هذه الجلسة، لكن لدي إضافة يسيرة حول ما سمعته قبل قليل من جون ريد. ومع ذلك فإن كثيراً مما سأقوله يتوقف على المناقشات الموسعة التي تمت حول نشرتنا على مدى الشهور العشرة الماضية [منذ منتصف عام 1997 وحتى نيسان/ إبريل 1998].

وفيما يلي المجالات الخمسة الرئيسية للمستقبل:

- النطاق الواسع للصراعات المحتملة.
- أهمية البيئة المشتركة.
- الحاجة إلى أن تكون لنا قوات قابلة للانتشار؛ ويشمل ذلك الدعم اللوجستي.
- فوائد التقنيات الجديدة وحدودها.
- أهمية التنسيق بين عمليات الحلفاء المشتركة.

وهذه مجالات واسعة، ولا يمكنني تغطية كل جانب من جوانبها في الوقت المتاح، لكنني آمل إثارة بعض النقاط حفزاً للحوار.

نطاق الصراع

إن العالم اليوم في كثير من جوانبه أكثر تعقيداً وأبعد عن إمكانية التنبؤ بمستقبله مما كان عليه الأمر منذ سنوات مضت. فقد أعادت التجزئة التي جاءت في أعقاب نهاية الحرب الباردة تركيز أنظارنا على الحرب التقليدية المحلية، كما أن نطاق أنواع الصراع التي يمكن أن تقع هو نطاق واسع؛ فمن جهة نجد حرباً كبرى مثل أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991، ومن جهة أخرى نجد عملاً إرهابياً صغيراً. بالطبع كانت حرب الخليج الثانية عالية الكثافة من حيث المعدات ومستويات القوة، ومع ذلك فقد انتهت بسرعة نسبية وبالقليل من الخسائر بين صفوفنا. قد لا يكون هذا هو النموذج في المستقبل، فهناك أيضاً اتجاه نحو عمليات حفظ السلام متعددة الجنسيات التي ترغب مجموعة الأمم التي تشعر بالمسؤولية في أن تساهم فيها. وهناك الآن أيضاً تركيز على ما نسميه الدبلوماسية الدفاعية (تدريب الفرق والأنشطة الأخرى التي تعزز الاستقرار)، لكن القوات العسكرية ستظل بحاجة إلى تدريب يشمل أنواع القتال كافة. وبما أن القتال شديد الكثافة يتطلب براعة فائقة فسوف يستدعي هذا النوع من التدريب موارد هائلة. غير أنه أصبح بالإمكان الآن القيام ببعض التخفيضات في التدريب الميداني من خلال استخدام برامج المحاكاة المحسنة والتمرينات المدعومة بالحاسوب. وتعد المحاكاة بشكل خاص مهمة لتمرين القادة، فلولا هذا التدريب ستشغلهم أعداد لا تحصى من المشكلات والأمور العملية المتعلقة بالقوات المتمرنة.

ومهما تكن كثافة الصراع وشدته فإن هناك اتجاهاً باعثاً على القلق وهو تزايد احتمالات استخدام الأسلحة الكيماوية، والأسوأ من ذلك استخدام الأسلحة البيولوجية. وهذا بالطبع يحتل مركز الصدارة بين الأمور الباعثة على القلق مع النظام العراقي. ولسوء الحظ فإن تقنية الحرب البيولوجية بسيطة نسبياً بالنسبة إلى العلماء المدربين، وتستطيع دولة أو منظمة أن تنتج سلاحاً حقيقياً بتكلفة قليلة (ولكن ليس بأخطار قليلة). وقد يسهم ذلك في إصلاح ميزان القوى في الصراعات غير المتكافئة (وهي الصراعات التي يكون فيها أحد الطرفين أقوى كثيراً من الآخر في الوسائل العسكرية التقليدية). لكن تطوير وسيلة للرمي الفعال يعد أصعب بكثير من تطوير

الأسلحة. ويسهم هذا في زيادة احتمال أن تصبح الهجمات الكيماوية أو البيولوجية غير تقليدية (بأن تشنها قوات خاصة أو إرهابية بدلاً من تنفيذها بواسطة الصواريخ أو الطيران أو القذائف). لا يبدو مثلاً أن هناك مزية كبيرة للإنفاق الهائل على الدفاع بالصواريخ البالستية إذا كانت وسيلة شن الهجوم الأكثر احتمالاً هي حقيبة. ويدل هذا كله على الحاجة إلى المعلومات الاستخباراتية عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وإلى أن تتوافر لدى القوات العسكرية (والأهالي المدنيين) المعدات المناسبة للكشف وحماية القوات.

البيئة المشتركة

يتضح بعد ذلك أن الحملات المستقبلية جميعها تقريباً ستكون مشتركة لاشتمالها على سائر البيئات؛ البحر والبر والجو. وليس هناك أفضل من منطقة الخليج العربي في تمثيلها لهذه الناحية بالنظر لجغرافيتها. وتحتاج كل شعبة من شعب القوات المسلحة إلى المحافظة على هويتها وروحها، لكن يتعين على كل منها أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من كل متكامل أثناء تنفيذ العمليات.

ولهذا الأمر انعكاساته على تنظيم قوات الدفاع وتدريبها؛ إذ ماتزال قيادة كل شعبة أو سلاح بمفرده وتنظيمه أمراً أساسياً، لكن التنظيمات الدفاعية بحاجة إلى تحكم مركزي قوي بالموارد لضمان أن يكون التوازن بين البيئات - وهي المشروعات المشتركة - يحظى بالتمويل المناسب. وتحتاج العمليات أيضاً إلى إدارة مركزية، وقد لا يكون مقر قيادتنا المشتركة الدائمة المنفصل عن مقر وزارة الدفاع نموذجاً صحيحاً للدول الأخرى، غير أنه نقلنا إلى بداية ممتازة، وأعتقد جازماً أن الجانب المشترك يدل بالفعل على السبيل الماثل أمامنا. وعندما تكون هناك أكثر من شعبة تؤدي الوظائف نفسها أو وظائف في غاية التشابه فإن الحاجة تدعو عندئذ إلى اعتماد الترشيد تفادياً لتبديد الموارد، أضف إلى ذلك أن التدريب المطلوب هو الذي يسهم في بناء القوات المسلحة بكافة مستوياتها؛ ابتداء بالقدرات والكفاءات في كل شعبة من شعب هذه القوات، وانتهاء بالتمرينات المشتركة التي تشارك فيها وحدات الخطوط الأمامية وهيئة أركان القيادة.

إمكانية الانتشار والإمداد اللوجستي

كان التغيير الرئيسي بالنسبة إلى حلف الناتو هو الانتقال من بيئة ساكنة في أوربا إلى بيئة أشد مرونة وسلاسة، حيث هناك أمر واحد مؤكد وهو أنه سيكون علينا الانتقال إلى منطقة القتال. وهذا الأمر سهل نسبياً على القوات البحرية بشرط توافر سفن إعادة الإمداد ووجود موان في الدولة المضيفة، لكن الأمر أشد صعوبة على القوات الجوية والبرية التي تحمل معها "رتلاً" طويلاً من الدعم. وقد تركزت الدروس التي تعلمناها حديثاً على إمكانية الانتشار والإمداد.

ولعل أولاهما - وهي إمكانية الانتشار - في ظاهرها أقل انطباقاً على دول الخليج العربي، لكن المسافات ضمن هذه المنطقة شاسعة بالطبع، مما قد يستدعي تحريك القوات في أي معركة لمسافات طويلة. ولا يستطيع الطيران توفير القدر المطلوب من خدمات النقل إلا بما يسمح بإمكانية الدخول المبكر أو بنقل القوات الخفيفة، وبذلك يكون على أغلبية القوات الانتقال براً أو بحراً. وسيتعين على الدول جميعها أن تدرس متطلباتها الجديدة؛ فالمملكة المتحدة لابد من أن توظف المزيد من الأموال في عمليات النقل الاستراتيجي، وأن توازن في هذا الاستثمار بين العنصرين الجوي والبحري. كما يتعين علينا أن نضمن في حال نشر قواتنا إمكانية الاتصال الفعال، وفي كل عام يتزايد الطلب على الاتصالات الاستراتيجية؛ سواء الاتصالات الصوتية أو نقل المعلومات، وربما الاتصال المتلفز (بالصوت والصورة) أيضاً.

وثانيهما، أنه يجب أن تتوافر إمكانية إمداد القوات عند نشرها، ويعني ذلك توفير شبكات نقل وتوزيع مرنة. ويعتمد ذلك على كثافة الموارد والقوى البشرية، وقد وجدنا أن علينا تخصيص المزيد لهذا الجانب إذا أردنا لقواتنا المرابطة في الخطوط الأمامية أن تكون قادرة تماماً على القتال. وأعترف بأن هناك مستويات مختلفة من المساندة تتوقف على شدة القتال، وقد لا يتيح إطار الحرب مجالاً لاستخدام الأسلحة ذات التقنية العالية؛ كما هي الحال في محاربة الإرهاب أو المتمردين. أضف إلى ذلك أن التعقيد المتزايد يعني ازدياداً محتملاً في التعليم والتدريب الفني للأفراد وفي التدريب الجماعي. وقد يؤدي عدم الاستثمار في التدريب إلى عدم القدرة على الاستغلال التام للتقنيات الحديثة.

التقنيات الحديثة

كان أحد الجوانب البارزة في فوائد التقنيات الحديثة ومكاسبها ذلك التغير الذي حصل في مركز الريادة الذي تحول من التقنيات العسكرية إلى التقنيات المدنية. فقد كان القطاع العسكري يحتل مركز الريادة في التقدم، أما الآن فإن القطاع المدني يحتل مركزاً رائداً في العديد من الميادين؛ خصوصاً في مجالي الحوسبة والاتصالات.

وهناك أيضاً تغير في طرق الإمداد والمساندة المدنيين، مما سيؤدي إلى خفض التكاليف والإسراع بتأمين المعدات ووضعها في الخدمة (إن سرعة التغير تتطلب الإسراع بدورة الإمداد)، غير أن المعايير والطرق المدنية ليست مناسبة دوماً. فقد لا يكون الإمداد من المخزون كافياً لتحقيق النصر، وأحياناً تكون أفضل التقنيات هي المطلوبة، دون الاكتفاء بما هو جيد فقط. والإمداد بأسلوب "في الوقت المناسب" (Just-in-Time) ليس أسلوباً سليماً في الإمداد اللوجستي العسكري في وقت الحرب.

سوف تزداد بشكل ملحوظ القدرة على الهجوم بدقة من مسافات بعيدة مع قلة نقاط الضعف لدى المهاجم. وقد ينخفض أيضاً عدد الأفراد المطلوبين في القوات المسلحة نتيجة لتوافر الأسلحة المؤتمتة ذات التوجيه الدقيق؛ كما هو الأمر في الطائرات دون طيار مثلاً. بينما نجد على العكس من ذلك أن عمليات حفظ السلام تعتمد بشدة على العنصر البشري.

سوف تتناقص دورة المعلومات/ القرار [تلقي المعلومات/ اتخاذ القرار] إذا استخدمت اتصالات القيادة والسيطرة الحديثة بكامل قوتها. وينبغي أن يمكننا ذلك من اختراق دورة عمليات الخصم، غير أن ذلك يعرض قادتنا للضغط وقد تزداد نقاط الضعف المعرضة للهجوم في حرب المعلومات.

العمليات المشتركة

أخيراً ثمة حاجة إلى مجاراة الحلفاء في مستواهم؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر رائدة في السوق بسبب امتلاكها برامج تقنية كبرى تشمل المجالات الدفاعية كافة، يؤمن كثيرون بثورة في الشؤون العسكرية تقوم على نظم المعلومات وعلى الأسلحة دقيقة التوجيه. وأنا أفضل أن أسميها تطوراً لا ثورة. لكن سيوضع حتماً حد أدنى لمعايير جديدة (خاصة في أي شيء يشتمل على إمكانيات الحاسوب؛ مثل نظم القيادة والسيطرة والاتصالات). لكن يتوقع أن تكون هناك قيود وعوائق تحد من قدرة كثير من الدول على مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التكاليف من جهة، ولأنه ستكون هناك قيود على انتقال التقنيات من جهة أخرى. ومن المفارقات أن ذلك يحتمل أن يحد من تبني الولايات المتحدة الأمريكية لتقنيات حديثة لأنه إذا لم يستطع أحد العمل معهم فإن قدرتهم على المشاركة في التحالفات ستتعرض أيضاً للعرقلة.

توجهات التعاون الدفاعي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشيخ سالم صباح السالم الصباح

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات وتحولات مثيرة في العلاقات الدولية لها أسباب ونتائج عديدة. وكان الكثير من هذه العلاقات عبارة عن صراعات عنيفة غالباً ما تحولت إلى حروب شاملة. وقد تكبد العالم نتيجة لهذه الصراعات قدراً هائلاً من الخسائر فاق كثيراً حجم الخسائر التي حدثت في الأرواح في كلا الحربين العالميتين. ولم يتوقف الساسة الحكماء وصانعو القرار من أهل العزم على المستوى العالمي أبداً عن بذل الجهود لإحلال الوفاق الدولي محل الصراع ونزع فتيل التنافسات المدمرة. لقد أوجد المجتمع الدولي هيئات مثل الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المختلفة وأناط بها الصلاحيات اللازمة للقيام بالأدوار الدبلوماسية والقانونية الضرورية لتسوية هذه النزاعات وحلها. وقد زودت الأمم المتحدة أيضاً بآليات للتدخل على المستوى الدولي وبقدرات رادعة للحيلولة دون حدوث تلك النزاعات ولدحر المعتدين. وتحظى هذه الجهود بالدعم الكامل من القوى العظمى التي تكمن مصالحها في تعزيز الأمن العالمي. وهناك ثلاث ظواهر تمثل أهم أنواع النزاعات الدولية وهي:

- النزاعات حول السيادة.
- النزاعات الناجمة عن الشكوك والشعور المتبادل بالتهديد.
- النزاعات الداخلية التي تمتد وتنتشر، وبالتالي تعرض الاستقرار الإقليمي للخطر.

ولا يمثل العالم العربي استثناء من هذه القاعدة؛ فقد شهد نزاعات وحروباً مروعة نتيجة لهذه الظواهر الثلاث التي كانت تفوق النسبة الدولية كثيراً. وقد فاقت التكلفة بالأرواح والخسائر المادية التي شهدها الشرق الأوسط قدرته على التحمل، وذلك على

حساب طموحات وتطلعات شعوبه نحو التطور. وخلفت هذه الصراعات خسائر وآلاماً بشرية مروعة مانزال نعانيها.

لقد شكل احتلال دولة الكويت وتحريرها فصلاً جديداً وغير مسبوق في العلاقات الإقليمية، كما كان أيضاً فصلاً جديداً على اعتبار أن جهداً جماعياً قد بذل لهزيمة المعتدي العراقي الذي خرق بدافع من هوسه بالحرب والتوسع كل الأعراف والاتفاقات والمواثيق العربية؛ بما في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك التي كانت تهدف أصلاً إلى الحيلولة دون حدوث نزاعات إقليمية ظاهرة.

لقد أسهم احتلال دولة الكويت وتحريرها أيضاً في تشكيل تحالف عربي ودولي واسع النطاق بين الدول الوفية للسلام والأمن والمصممة على دعم شرعية الدول القائمة والتصدي للعدوان الأثيم، إضافة إلى استخدام آليات الأمم المتحدة ومفهوم القانون الدولي لردع المعتدي. وهكذا أصبحنا، نتيجة للتجربة الكويتية، وجهاً لوجه أمام المعادلة الثلاثية النقاط للدفاع عن السلام وتجنب الحرب:

- إن الدول الحافلة بالعنف الداخلي والتوتر والاضطهاد هي الدول نفسها التي تشن العمليات العدوانية والحروب سعياً منها للتهرب من الوفاء بالتزاماتها القانونية؛ وأبرز مثال على ذلك العراق.
- إن الدول المحبة للسلام التي تدعم السيادة تقف صفاً واحداً في أوقات الأزمات وتدافع عن الضحايا ضد الظالمين. وقد تبنت هذا الموقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة المملكة العربية السعودية، وكذلك بقية الدول الأعضاء في "إعلان دمشق" وهي مصر وسوريا، إلى جانب دول أخرى عربية ومحبة للسلام في العالم النامي.
- لا يقتصر ما يجب على المجتمع الدولي الوفاء به بقيادة الدول الأقوى التي تؤدي أدواراً رئيسية في مجلس الأمن على الالتزامات القانونية والسياسية المهمة، وإنما يتعداها إلى إقامة شراكة حقيقية بهدف دحر المعتدي وحرمانه من فرصة الاستفادة من استخدام القوة الوحشية الغاشمة.

ينبغي فهم هذه الأبعاد الثلاثة في ضوء خلفية مهمة جداً بالنسبة إلى دولة الكويت. فقد اتبعت دولة الكويت منذ اكتشاف الثروة النفطية فيها سياسة متوازنة تتمثل في توزيع التنمية على المستويين المحلي والإقليمي. وقد تم تصميم مشروعات تنموية للعالم العربي من خلال عدد من المؤسسات؛ وخاصة الصندوق الكويتي للتنمية العربية، لمعالجة قضايا الرعاية السكانية ولدعم أواصر الصداقة وتعزيزها في سائر أنحاء العالم. لقد تبنت دولة الكويت سياسات وطنية تضع في تصورها استراتيجية شاملة للتنمية في الاقتصاد والمجتمع المدني والتعليم. أضف إلى ذلك أنها وضعت دستوراً عصرياً يسمح لمواطنيها بالإسهام بدرجة كبيرة في إدارة مجتمعهم. وقد أدت هذه العوامل جميعاً إلى تكوين مجتمع موحد وفيّ لقيادته الشرعية، الأمر الذي جعل بالإمكان دحر العدوان العراقي على دولة الكويت بطريقة لم يسبق لها مثيل من حيث الشكل والمضمون رغم فداحة العدوان وضراوته.

وهذه هي الدروس المستفادة من تجاربنا، وإننا نؤمن بأن الأمن الدائم في المنطقة يجب أن يرتكز على:

- شراكة داخلية فعلية.
- خطة شاملة للتطوير.
- شراكة إقليمية فعالة ومتوازنة.
- صداقة واسعة النطاق تقوم على الاحترام المتبادل وعلى التزام دولي بدفع القضايا الاقتصادية وقضايا التنمية إلى الأمام.

إننا نعتقد أن هذا الأساس يعتبر أمراً جوهرياً للدول الصغيرة وللمنطقة العربية والمجتمع الدولي.

من هذا المنظور نؤمن أن شراكتنا مع إخوتنا في منطقة الخليج العربي أمر أساسي مادامت الحروب والصراعات المحيطة بنا لن تتبدد ما بقيت الأطماع الإقليمية والتوترات المحلية قائمة. إن القوة الرادعة القائمة في الخليج العربي تقوم من وجهة

النظر الكويتية على هذه النقاط الثلاث : الاستقرار والتطوير المحلي، والشراكة العسكرية بهدف الردع، والتحالف الدولي الذي يعترف بالمصالح والأهداف المشتركة.

تركيز القوة

تبلغ الموارد البشرية أقصى درجات الأهمية عند مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والتنموية، القائمة منها والمحتملة، في منطقتنا. وتعتبر الحاجة ملحة جداً في منطقة الخليج العربي إلى تدريب الأفراد وتعبئة إمكاناتهم؛ ذلك أنه تمكن الاستفادة من الأفراد المدربين تدريباً جيداً في تنفيذ البرامج التطويرية وحماية البلاد من خلال آليات دفاعية وأمنية. وتتزايد صعوبة إعداد أفراد مؤهلين نظراً إلى أن التقنيات المتغيرة باستمرار تتطلب مواطنين أكثر تقدماً ومدركين تماماً لمهمتهم الوطنية. لذا فإن أهم تحد نواجهه هو تعليم الأفراد وتدريبهم. إنها مهمة اجتماعية يشترك فيها القادة المطلعون والمربون وسائر قطاعات المجتمع. وإذا أخذنا في الاعتبار المعدلات السكانية المنخفضة نسبياً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنةً بأعداد السكان الكبيرة في المجتمعات الأخرى، فإن أهمية تطوير الموارد البشرية في ازدياد، كما يزداد إلحاح هذه المهمة الموكولة إلى المخططين والمربين.

علاوة على ما سبق سوف تبقى موارد مجتمعاتنا مهما تكن وفيرة أقل من الكفاية بالنظر إلى الظروف الإقليمية السائدة. ومن الضروري توزيع هذه الإيرادات على حقول مختلفة لا غنى عنها للبنية الفعالة التي تتطلع إليها المجتمعات. لذا فإن تخصيص الموارد وتوزيعها بحيث تحقق توازناً بين الطموحات والقدرات هو عبء نواجهه ليس على أساس يومي فحسب، بل إننا نحاول في كل مرة تحقيق توازن بين الموارد والتحديات والطموحات الوطنية، وخاصة مع ازدياد الحاجة إلى أشخاص مدربين تدريباً جيداً يتمتعون بالوعي الاجتماعي.

الاستفادة من موارد القوة

هناك وفرة في العناصر التي تسهم في تكوين قوة منطقة الخليج العربي، وهي ثمرة الجهود المكثفة التي يبذلها قادتنا وأجدادنا المؤسسون ونتيجة لحكمتهم وتفانيهم. وهناك الإرادة السياسية لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحفاظ على هذا الجزء المتقلب من العالم بعيداً عن التنافسات العقيمة، والتعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية والتطورات والمؤثرات الفعالة من خلال أداء جماعي يصون المصالح المشتركة. إن المبادرة الأخيرة التي تقدم بها صاحب السمو الشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت وتبنتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تدعو إلى إقامة مجلس شعبي استشاري هو مجلس الشورى لدعم مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويبشر هذا المجلس من خلال مشورته وآرائه بتعزيز الثقة الحقة، إلى جانب إيجاد مجالس شورى بصيغها المختلفة بحيث تسهم في إعطاء المواطنين الحق في المشاركة في أعمال مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحمل نصيبهم من المسؤولية في الدفاع عن البلاد. ويعتبر التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحداً من أكثر أنشطة المجلس تقدماً وتنسيقاً. ذلك أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك نقاط قوة مشتركة عديدة؛ منها المنشأ الاجتماعي واللغة والثقافة والعادات والتقاليد والانسجام في الهيكل السياسي والقانوني وفي تحسين نظم التربية والتعليم. إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بالاستقرار السياسي بفضل السياسات الحكيمة لقادتها. ويحتفظ مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً بعلاقات خارجية جيدة ويلقى وجوده استحساناً على المستويين الإقليمي والدولي.

التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد بذل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قيامه عام 1981 في جو من الاضطراب الإقليمي مجهوداً مركزاً لتحقيق أفضل مستوى ممكن من التعاون بشأن القضايا الخليجية. ويرى قادة ومواطنو مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حد سواء في هذا المجلس الإقليمي حافزاً للعمل العربي المشترك يوفر الدعم لتحقيق أهداف

الدول الإسلامية وجميع الأمم المحبة للسلام، وأصبح بالتالي يمثل أمل التطوير المستقبلي للمنطقة. لقد قدم مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعماً ثابتاً لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى تعزيز السلام والانفراج الدوليين. كما عمل أيضاً بالتعاون مع جامعة الدول العربية وكذلك الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها المختلفة على دعم السياسات الصحية والبيئية والإنسانية. وكان "العمل الخليجي المشترك" هو الهدف الذي سعى المجلس دائماً لإنجازه من أجل تحقيق درجة كبرى من التفاعل والتعاون بين أعضائه على المستويين الشعبي والرسمي.

وفي النطاق العسكري وضع المجلس أهدافاً تتعلق بالأمن الخارجي لدوله الأعضاء، وهي:

- الحماية الجماعية لأمن المنطقة واستقرارها.
- إبقاء منطقة الخليج العربي بعيداً عن الصراعات الدولية.
- المشاركة في الجهود المبذولة لحل النزاعات الدولية.
- توفير الفرصة للأمم المتحدة لأن تؤدي دوراً أساسياً وفاعلاً، والالتزام بقراراتها وإجراءاتها.

ويرتكز مجلس التعاون لدول الخليج العربية على عدد من المبادئ، أهمها ما يلي:

- تأكيد مبدأ حسن الجوار باعتباره قاعدة تلتزم بها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعاملاتها الدولية.
- احترام سيادة الدول القائمة والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والالتزام بذلك.
- الأخذ بمبدأ التعاون السلمي بصفته حجر الزاوية في السلم والأمن العالميين.
- مساندة جميع المساعي المبذولة لإحلال السلام في سائر أنحاء العالم.

الاستراتيجية العسكرية لمجلس التعاون

لقد قامت وجهة نظر استراتيجية تعتمد على الرؤية المشتركة والتفاهم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أخذت دول المجلس في اعتبارها حقائق الحجم والقدرات البشرية والمادية والحاجة إلى إقامة توازن بين المصالح والأهداف المشتركة حينما حددت مفهومها للدفاع وصاغت سياستها الدفاعية وفقاً لنظام واضح المعالم ذي إطار متماسك يتفاعل مع الأحداث ويتطور حسب التغيرات التي تحدث في البيئتين السياسية والعسكرية.

وصمم النظام الدفاعي للدول الأعضاء في المجلس للتصدي للأعمال العدوانية وفقاً للاستراتيجية الموضحة أدناه؛ ففي البداية سيكون هناك اعتماد تام على القدرات الدفاعية الذاتية بما فيها كافة العمليات المساندة. وتعمل دولنا جادة على تحسين قدراتها العسكرية والدفاعية لمواجهة أي تهديد محتمل، وتأمين جميع المتطلبات لإعداد مسرح العمليات والترتيبات الضرورية للتعبئة العامة، إلى جانب الإعداد اللازم للقوات والخدمات المساندة. وفي الوقت نفسه يجري اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنشيط الانتقال السلس إلى المرحلة التالية.

في المرحلة التالية من النظام الدفاعي يبدأ تنشيط وتشغيل آلية دفاع جماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتم توجيه كافة الإمكانات والقدرات لتنفيذ ما اتفقنا عليه بالإجماع. وسيتم اتخاذ اللازم لمواجهة التهديد بشكل جماعي وفقاً لمفاهيم ورؤى متفق عليها ومحددة مسبقاً. وليس سراً أن المناورات البرية والجوية والبحرية التي تنفذها وحدات منتقاة من جيوش دول المجلس تهدف أساساً إلى تحقيق التكامل التام والتفاهم المشترك إذا ظهرت الحاجة حسبما تمليه الظروف الطارئة.

وتزداد هذه الإجراءات للتنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون زخماً منذ زمن طويل. وقد ولدت الفكرة في البداية مع تشكيل "قوة درع الجزيرة" بصفتها نواة التحرك نحو عمل عسكري مشترك ومتكامل أثبت حكمته وفاعليته بطريقة عملية أثناء

العمليات العسكرية لعاصفة الصحراء وتحرير دولة الكويت. وقد جاء النجاح نتيجة استخدام أسس مشتركة وتصورات موحدة.

وقد استمر تنفيذ هذه الإجراءات بهدف تحديد العيوب والنواقص ومن ثم تفادي تكرارها، وكذلك التعرف على جوانب القوة لوضعها موضع التنفيذ. وبعد ذلك ظهرت أفكار أكثر واقعية وطموحاً من خلال الاجتماعات المتواصلة بين المسؤولين العسكريين المعنيين في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحسين تلك القوة وزيادة فاعليتها لكي تصبح نواة عملية وفعالة في تدريب الجيش الخليجي الموحد المنشود وتنسيقه.

المستوى الثالث في نظام الدفاع الخليجي هو المستوى العربي؛ فالرغبة ماتزال قوية والنزعة حية لتعزيز الدور العربي وإحياء "اتفاقية الدفاع العربي المشترك" التي خرقها النظام العراقي وأتى عليها. وقد كان "إعلان دمشق" مؤشراً واضحاً من جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحفاظ على الروح الدفاعية العربية حية وتطويرها على المستوى الإقليمي لصون الأمن الجماعي.

أما المستوى الرابع لنظام الدفاع الخليجي فيساند الأمم المتحدة. وحفاظاً على السلام والأمن العالميين يسعى هذا المستوى من النظام إلى تعزيز الأواصر مع الأمم المتحدة وكذلك التحالفات مع الدول الصديقة التي تؤمن أيضاً بأهمية الحفاظ على السلام لمصلحة المنطقة وشعوبها خصوصاً والعالم عموماً.

لقد استضافت دولة الكويت ضمن هذا الإطار الأخير عدداً من الاجتماعات والمؤتمرات والتمرينات المشتركة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب مصر وسوريا، وشاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى بصفة مراقب. وقد تحققت خلال تلك التمرينات أهداف ملموسة رمز إليها بعبارة "القرار الأخير" وتتضمن تحقيق تنسيق مشترك ورؤية تجاه العمل الجماعي. ويساعد هذان الأمران على تنفيذ العملية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيد السياسي والربط بنجاح بينها وبين الأنظمة الإقليمية والدولية.

التهديدات الحالية والمحتملة

تعد منطقة الخليج بيئة للصراع المحتمل. وتسهم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إثارة الحروب وأعمال العنف. وقد أوضحت قبل قليل قرارنا الثابت بتحسين قدراتنا الدفاعية سواء على مستوى دولة الكويت أو مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع جيراننا العرب والدول الصديقة لأجل مواصلة الحفاظ على السلام والأمن. ومازالت منطقة الشرق الأوسط تعاني من التقلبات. وعلينا أن نكون مستعدين باستمرار لمواجهة أي انفجار مفاجئ. وهذه عملية شاقة ودائمة التغير وتتطلب الوعي والتعاون الكاملين منا جميعاً.

إن عملية السلام المتأزمة في الشرق الأوسط تسبب القلق للمنطقة وتستنزف بعضاً من أفضل طاقاتها. إنها مشكلة تمثل مصدر إزعاج لنا جميعاً في الخليج العربي وفي العالم العربي كذلك. كما أنها تسبب القلق للغرب أيضاً. لكن مصدر التهديد الأكبر والأقرب يتمثل في العدوان العراقي المتكرر والذي لا يؤمن بالمعاهدات أو الاتفاقيات أو بروح القوانين الإقليمية والدولية ونصها ولا يلتزم بها. لقد دخل العراق حربين مدمرتين في أقل من عقدين من الزمان استخدم فيهما أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه وضد شعبه فقتل الآلاف، كما تدخل أيضاً في الشؤون الداخلية للعديد من الدول. أضف إلى ذلك أن سجونه ماتزال تعج بأسرى من دولة الكويت ودول أخرى كانت القوات العراقية قد اختطفتهم عنوة من مساجد دولة الكويت وبيوتها وشوارعها دونما سبب واضح.

إن العراق يدلل صراحة وبشكل منتظم على عدوانيته ويحتفل دون خجل كل عام بالذكرى السنوية لعدوانه على بلادنا. ويخبئ أيضاً أسلحة بيولوجية وكيماوية فتاكة للغاية ويستفز المجتمع الدولي باستمرار. وفي رأينا أن هذا هو التهديد الواضح والمباشر والمستمر – ليس ضد دولة الكويت وحسب – وإنما ضد استقرار المنطقة بأكملها كذلك.

من جهة أخرى يواجه إخوتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة موقفاً سياسياً معقداً فيما يتعلق بجزرهم المحتلة، وهي مشكلة موروثة عن نظامين سابقين، البريطانيين وشاه إيران. وتسعى دول الخليج العربي إلى أن توضح لجارتها المسلمة إيران، وخاصة في ظل قيادتها الجديدة والمعتدلة، أهمية التوصل إلى حل سلمي وعادل لهذه المشكلة

المعقدة التي تستهلك كثيراً من موارد البلدين. وقد وجدت شعوب دول الخليج العربي أن المبادرات الدبلوماسية الإيرانية الأخيرة واعدة جداً. ونأمل أن يسعوا إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج العربي لما من شأنه تحقيق رخاء شعوب المنطقة ودولها.

خاتمة

تمثل اتجاهات الدفاع في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عملية تمتاز بالتطور المستمر، وهي عرضة للتغيرات، وأركانها مترسخة في الوفاق السياسي الذي يربط بين هذه الأقطار العربية وفي تاريخها المشترك ومنبتها الاجتماعي وثقافتها ولغتها ومصيرها المشترك. وتعتمد سياستها الدفاعية على نظام من التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري يمثل فيه الاعتماد على الموارد البشرية المصدر الرئيسي وخط الدفاع الأول. ويتمثل الهدف الرئيسي للدفاع في تسوية النزاعات والتنافسات من خلال سلطة القانون الدولي وفي العمل ضمن حدود مبادئه فقط.

وتمشياً مع توجيهات القادة، لا يألو المسؤولون عن شؤون الدفاع في منطقة الخليج العربي جهداً لتحقيق ما يلي:

- التنسيق والتخطيط.
- التشاور والمتابعة بشأن قضايا الدفاع والأمن.
- الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين.
- تحديث الأسلحة الاستراتيجية وتحسينها لتكون على مستوى التغيرات الدولية.
- تطوير سياسات دفاع وطنية وجماعية.

ويتم القيام بالأمور آنفة الذكر بطريقة تتحقق من خلالها الأهداف المشتركة لأقطارنا والمتطلبات العملية لتلك السياسات طبقاً لرؤية موحدة ومشتركة. وتسهم الاستفادة من الاتفاقيات الدفاعية الموقعة بين بعض دول الخليج العربية وبعض الدول الكبرى في خدمة نظام الدفاع الجماعي في منطقة الخليج العربي بطريقة تحقق الأهداف المشتركة لتلك الدول.

إن الشراكة التي نتطلع إليها مع حلفائنا في الغرب هي أكبر بكثير من مجرد توريد المعدات. إننا نتطلع إلى شراكة تتميز بالتفاهم السياسي والعملي وبالجهود المشتركة في عمليتي التنمية الاقتصادية ونقل التقنيات.

إننا نعيش في حقبة يستعد العالم فيها لتوديع قرن الاتصالات التقليدية واستقبال عصر الاتصالات المتطورة ونظم المعلومات. إنه عصر ستسهم في بنائه العقول الذكية التي ستصل بنا إلى التفوق النوعي، وهو حلم كل الزعماء، من أجل إحلال التوازن الصعب نظراً إلى محدودية القاعدة البشرية واتساع عناصر التهديد. وفي هذا الإطار الحيوي والواسع نتطلع إلى أصدقائنا لتقديم العون والمشورة بهدف تحقيق الهدف النبيل المتمثل في دعم الاستقرار في منطقتنا وفي تقدم شعوبنا.

إن الدرس الذي تعلمناه من كارثة العدوان علينا ومن احتلال بلدنا وتحريره يؤكد الحاجة إلى الاعتماد على النفس في بناء مجتمع ديمقراطي متوازن وعلاقات خليجية متميزة، إضافة إلى العلاقات العربية والدولية المتفاعلة.

على هذا الأساس يمكننا بناء السلام والتعاون لتحقيق خير الأجيال القادمة وصالحها، ونستطيع بذلك أن نترك بلدنا كما تركه لنا آباؤنا وأجدادنا: أرضاً للسلام والعطاء والصداقة.

قضايا حقوق الإنسان والسياسة البريطانية

الليدي أولجا ميتلاند

تطرق سمو الشيخ سالم الصباح بإيجاز إلى قضية تمزق نياط القلب في كل أسرة كويتية، وأشير هنا إلى 605 كويتيين وقعوا في الأسر إبان الاحتلال العراقي لدولة الكويت في 1990 ـ 1991. أخذ الجنود العراقيون هؤلاء الأسرى من المنازل وأسرة النوم والطرقات والسيارات، بل قاموا أيضاً بالإغارة على المساجد وأخذوا أسرى منها. كان هؤلاء الأسرى رجالاً من مختلف الأعمار بينهم المراهق والشيخ الذي بلغ السبعين من العمر، وكانوا ينتمون إلى مهن مختلفة، فبينهم الطالب ورجل الأعمال والموظف ومن تقاعد عن العمل.

تم كذلك خطف سبع من النساء وأخذ الجميع إلى سجون في العراق. من بين النساء كانت هناك صبية اختطفت وهي في الرابعة عشرة من العمر ثم أعيدت برميها على الحدود وهي في حالة تامة من الخبل بعد أن عانت سوء المعاملة والتعذيب والأذى المروع.

قد يبدو هذا العدد من الأسرى ضئيلاً بالنسبة إلى الكثيرين ولكنه ليس كذلك بالنسبة إلى أمة يبلغ تعداد سكانها 1.5 مليون نسمة؛ إذ إن مثل هذا العدد يغدو مصدر ألم لكل أسرة في هذه الأمة. في الواقع يمثل هذا العدد بحساب التناسب ربع مليون مواطن أمريكي أو 57 ألف من البريطانيين.

تم أسر معظم المفقودين في الأشهر التي أعقبت الغزو العراقي مباشرة في وقت كان جهاز الأمن العراقي المعروف باسم المخابرات يعمل على قمع المقاومة الكويتية. أما البقية فقد تم أسرهم لاحقاً أثناء هروب القوات العراقية وهي تتراجع إلى داخل العراق. ولا يقتصر هذا الأمر على قائمة بأسماء أشخاص قد فقدوا في حالة الاضطراب التي تزامنت مع الحرب، لأن 90٪ من 605 أسماء مدونة في المستندات الراهنة قد تم توثيقها

من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر كحالات لأناس تحت الحبس. وربما يكون بعض المفقودين قد توفوا ولكنني أعتقد أن العراق يحتفظ بمعظم المفقودين كورقة يلعب بها مستقبلاً وفقاً لمقتضيات الضرورة.

كوّن سمو الشيخ سالم الصباح عقب الحرب اللجنة الوطنية للأسرى الكويتيين والمفقودين بهدف واحد هو السعي إلى إطلاق سراح الأسرى ومعرفة ما حدث بالفعل للسجناء واستلام رفات من توفوا منهم وفقاً لاتفاقية جنيف. وقد كانت الطريقة التي أدار بها سمو الشيخ سالم الصباح أعمال اللجنة استثنائية؛ إذ طرقت اللجنة وهي تؤدي عملها كل الأبواب ولم تترك مجالاً للشك لدى أي من قادة العالم حول الأهمية التي تعطيها دولة الكويت للأسر الكويتية، وقد شمل هذا الجهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن على حد سواء. ونتيجة لتوصيات سمو الشيخ سالم الصباح طرقت البارونة مارجريت تاتشر والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش كل الأبواب لحمل أولي الأمر على اتخاذ القرار المناسب. وفي الحقيقة، لم يحقق هذا الجهد الكبير أهدافه كاملة.

لكن تبقى هناك بعض الأسئلة: أين نتجه من هنا؟ هل نستسلم للأمر الواقع؟ كيف يمكن التفاوض مع نظام يرأسه صدام حسين، الذي لا يجاريه أحد في تجسيد المثال الأبشع للشر؟

لا يمكن اختزال الأمر في أحد هذه الخيارات بالنسبة إلى من قابلوا أسر هؤلاء الأسرى والمفقودين وتوطدت معرفتهم بهم؛ إذ إنه يرتبط بقضايا مؤرقة تتعلق بأطفال شبوا دون آباء وزوجات ترملن في الواقع بعضهن كن في ربيع الشباب ومقتبل الحياة الزوجية عندما وقع أزواجهن في الأسر، وبالنسبة إلى هؤلاء النسوة فإن الزواج مرة أخرى أمر غير وارد البتة. أما أمهات هؤلاء الأسرى والمفقودين فتسود بينهن حالة من الذهول والاضطراب الشديدين، وليس من المقبول التخلي عن أناس يواجهون مثل هذا المستقبل سواء كان هؤلاء هم الأسرى أو ذويهم. إن العالم يكثر الحديث عن

حقوق الإنسان ولذلك يجب ألا ننسى أن لهؤلاء الأسرى حقوقاً تفرض علينا طرق كل الأبواب في سعينا لإطلاق سراحهم. إن هؤلاء الأسرى ليسوا مجرمين بل إن معظمهم لم يكونوا حتى جنوداً.

كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت عن طريق وزير الخارجية روبن كوك عن سياسة أخلاقية ترسم خطى تعاملاتها مع كل دول ما وراء البحار. وينبغي أن نقر في هذا الخصوص أن هذه كانت سياسة كل الحكومات البريطانية السابقة ولكنها تجددت وتعززت الآن. من المفيد حقاً أن نلم جميعاً بالمبادرات الجديدة التي طرحتها الحكومة في هذا الشأن. إن التحدي الراهن مروع ولكنه لا يخيف سمو الشيخ سالم الصباح الذي ما فتئ يحافظ على زخم الضغط اللازم في هذه القضية رغم مسؤولياته الجديدة. غير أنه ينبغي علينا تبين العوائق التي يجب التغلب عليها.

في البدء يجب أن نتذكر أن العراقيين ينكرون أصلاً الاحتفاظ بأسرى، ولكن النظام العراقي كان قد أنكر أيضاً إبقاءه على أسرى إيرانيين عقب الحرب الإيرانية ـ العراقية. لقد التقى العراقيون ممثلي الحكومة الكويتية تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر 51 مرة في جنيف وكانت النتيجة مخيبة للآمال؛ إذ إن الوفد العراقي لم يكن يملك صلاحية اتخاذ أي قرار سوى المماطلة والتسويف. على الرغم من هذا فقد أقر العراقيون بوجود 126 ملفاً لكويتيين أخذوا إلى العراق، ولكن من الجلي أن هذه الملفات قد "فقدت" في الصحراء أثناء نقلها.

كانت نتائج هذه اللقاءات محبطة بدرجة جعلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفكر الآن في التخلي عن الموقف الحيادي الذي ينحصر في ترؤس الاجتماعات والإشراف عليها، وتضع موضع التنفيذ آلية جديدة تمكنها من لعب دور أكثر إيجابية. ولقد تبينت معالم هذا الدور في اجتماعات اللجنة الفنية التي كانت تعقد اجتماعات نصف شهرية على الحدود، ولكن حتى هذه الآلية لم ينجم عنها أي مردود إيجابي وكان مصيرها العجز.

لقد أوصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعرض 45 حالة محكمة التوثيق - ويصعب دحضها - للنقاش لاستخدامها كاختبار. وربما نعجب من روح المثابرة التي مازالت اللجنة تتحلى بها بعد سبع سنوات من لعبة القط والفأر هذه، فنتساءل ما الذي يدفع هذه اللجنة لمواصلة عملها؟ إنه إيمان عميق بأن هناك أسرى كويتيين مازالوا على قيد الحياة، وأنا أشارك في هذا الإيمان.

ويستند هذا اليقين إلى سيل المعلومات المنتظم الذي يجيء عقب إطلاق سراح أسير من السجون العراقية سواء كان باكستانياً أو مصرياً أو إنجليزياً. يتم استجواب هؤلاء عادة فور وصولهم إلى أوطانهم بوساطة ممثل للجنة أسرى الحرب لاستخلاص المعلومات، وغالباً ما يضطلع بهذه المهمة الدكتور دعيج العنزي مدير هذه اللجنة والذي يتميز بالخبرة والقدرة معاً. من نافلة القول إن الدكتور دعيج العنزي قد أمضى وقتاً طويلاً في السنوات الماضية يستخلص المعلومات من الأسرى الإيرانيين، وقد كانوا بلا استثناء يروون الحكاية ذاتها عن وجود أسرى كويتيين في السجون العراقية. إن الأخبار تنتشر سريعاً فنسمع تارة عن رؤية أسرى كويتيين في ساحة التمارين الرياضية، ولكن كان الاتصال بهم متعذراً؛ إذ كانوا يحتجزون في أماكن منفصلة يتم تغييرها بصورة متكررة.

لقد تجددت الآمال مؤخراً عندما تم إطلاق سراح 318 من أسرى الحرب الإيرانيين في مطلع نيسان/ إبريل 1998 وكان صدام حسين يدعي عدم الاحتفاظ بهم وكان بينهم الجنرال الشهير حسين لاشكاري (Hossein Lashkari) والذي ظل سجيناً لمدة 18 عاماً. لم يكن يدور في خلد أحد أنه كان مايزال على قيد الحياة، وقد خضع الجنرال حسين لتجارب مروعة شملت التعذيب والتكبيل بالأصفاد والحبس الانفرادي والتنقل الدائم من سجن أو منزل إلى آخر. ويروي أسرى آخرون تجارب مشابهة.

يحكي هؤلاء عن الحبس الانفرادي في زنازين تبلغ مساحة الواحدة منها متراً ونصف. في مثل هذه الحالات كان التحدث مع الآخرين مستحيلاً، ولكن بعضهم كان يترك رسائل للسجين التالي بالكتابة حفراً على الجدران، وعادة ما تشمل مثل هذه الرسائل الاسم والعنوان. ويمكن توقع أي حال بائسة يكون عليها هؤلاء عند إطلاق سراحهم؛ إذ إنهم كانوا لا يكادون يستطيعون الوقوف، وكان نموهم الطبيعي متوقفاً

ويتخوفون من الإدلاء بأية معلومات خشية ألا يتم إرجاعهم إلى ذويهم في نهاية المطاف. إننا نخشى أن يكون العراقيون قد جربوا أسلحتهم البيولوجية والكيماوية على من تبقى من هؤلاء الأسرى؛ أي أن يكونوا قد حولوا الأسرى إلى حيوانات تجارب. بالطبع لن نتأكد من هذا الأمر بصورة قاطعة لأن الصليب الأحمر قد منع باستمرار من الاتصال بهؤلاء الأسرى.

من المؤكد أن على بريطانيا وهي واحدة من أقدم حلفاء دول الخليج العربي واجباً أخلاقياً يلزمها ببذل أقصى جهد للضغط على العراق لإطلاق سراح الأسرى، ويجب أن يتم هذا بحشد تأييد كل أصدقائنا وحلفائنا. إن لكل الدول صغيرها وكبيرها مصلحة حقيقية في حل هذه القضية، كما أن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً تؤديه في هذا الشأن.

يجب أن نتأكد من أن العقوبات الدولية لن ترفع حتى يذعن العراق تماماً لقرارات الأمم المتحدة التي اتخذت في هذا الشأن خاصة القرارين 686 و687 اللذين صدرا عقب حرب الخليج الثانية. من ناحية أخرى نواجه الآن ابتزازاً عاطفياً متعاظماً يمارسه صدام حسين بمهارة فائقة عندما يشوش الحقيقة ويطالب بالمساعدة في تقديم الغذاء والدواء للشعب العراقي، الأمر الذي يستدر تعاطف الآخرين. وفي هذا الخصوص فقد أفلح عضو البرلمان العمالي جورج جالاواي (George Galloway) في لفت الانتباه بشكل كبير لمعاناة الشعب العراقي - التي يمكن تفسيرها على أنها دعاية سياسية منحازة - عندما نقل فتاة صغيرة تدعى مريم عن طريق الجو لتتلقى علاجاً في مستشفى بريطاني.

لكن قبل أن تجرفنا العاطفة بعيداً يجب أن نأخذ في الاعتبار أن صدام حسين كانت له القدرة طوال الفترة الماضية، ما عدا فترة قصيرة، على مبادلة النفط بالغذاء والدواء. إلا أن القدر الأكبر من الأموال التي تتوافر نتيجة لهذه الاتفاقية ينتهي في جيوب ضباط النظام، ويتكدس ما يتبقى دون أن يوزع على عامة الشعب. إن مأزق الشعب العراقي هو زعيمه لا المجتمع الدولي. هناك أيضاً الضغوط الهائلة التي تمارسها دول مثل فرنسا وروسيا اللتان ترغبان في إحياء التبادل التجاري مع العراق، وهذا لا يساعد على حل المشكلات.

إنه من الأهمية بمكان أن يبقى المجتمع الدولي متيقظاً، فحقوق الإنسان يجب أن تأخذ الأفضلية على التجارة. وتشمل حقوق الإنسان بداهة حق الذين يحتفظ بهم أسرى بصورة غير قانونية في التحرر والعودة إلى عائلاتهم أو استلام هذه العائلات لرفات من مات منهم.

إنني أثق تماماً في أن كل الحضور في هذا المؤتمر سيظلون موطدي العزم في دعمهم لقضية بالغة الأهمية يمكن في عاقبة الأمر أن تؤثر في أقطارهم إن شاء لها سوء الطالع التعرض لمحنة مشابهة لمحنة دولة الكويت.

التعاون في مجال الدفاع بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب من منظور بحريني

الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة

يطيب لي أن أبدأ بتقديم الشكر الجزيل للفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة لدعوته الكريمة لي، وأود أيضاً أن أطري على سموه لمبادرته الحكيمة بعقد هذا المؤتمر البالغ الأهمية والذي يجمع عدداً كبيراً من المشاركين المتميزين.

ينعقد هذا المؤتمر في وقت بالغ الأهمية بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي. إن السياسة الأمنية تشبه الآلة؛ إذ تتكون عادة من أجزاء عديدة تعمل معاً في تناغم لتحقيق الحد الأقصى من الإنتاج. وحتى تتطور السياسة الأمنية في المنطقة يجب أن نلم بأوجه القوة والضعف في ترتيبات التعاون الدفاعي القائمة الآن ونتفكر في الإنجازات السابقة ونستشرف التطورات المستقبلية. إن دولة البحرين إذ تذكر صداقتها طويلة الأمد مع الغرب وتستلهم الشراكة الناجحة معه، والتي أسست بعناية، ترغب في الإسهام بمنظورها ورؤاها لمستقبل التعاون الدفاعي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب.

تعتقد دولة البحرين أنها قد احتفظت على الدوام بوضع فريد فيما يتصل بدور الغرب في منطقة الخليج العربي. إن الدور الذي تؤديه دولة البحرين الآن في خطط القوى الغربية في منطقة الخليج العربي جاء نتيجة تخطيط دولة البحرين بعيد المدى وبصيرتها النافذة، على الرغم من أن مواقفها قد تبدو جلية التباين مع المواقف التي تتبناها دول أخرى. لقد تسببت أحداث أزمة الخليج الثانية المأساوية 1990ـ1991 في أن تسعى الدول الأخرى إلى تبني سياسات تعاون متماسكة مشابهة لتلك التي تتبناها دولة البحرين. على الرغم من هذا، وحتى في ذلك الظرف الاستثنائي، لم تقدم كل الدول دعماً متواصلاً وعلى قدر مساو للذي قدمته دولة البحرين.

تعتبر دولة البحرين أنها ظلت نواة الدفاع الاستراتيجي للمنطقة منذ عهد مبكر يرجع إلى عام 1820 (عندما وقعت أول معاهدة مع الحكومة البريطانية)، وتواصل هذا الأمر حتى نهاية السبعينيات. كذلك ظلت دولة البحرين على الدوام حجر الزاوية في ربط الغرب بالمنطقة خاصة في مجال التجارة؛ ففي السنوات الأولى لاستكشاف النفط كانت البحرين هي رأس الجسر لجهود المسح الأنجلو - أمريكية في المنطقة.

تمسكت دولة البحرين من جانب آخر طوال سنوات القرن العشرين بمبادئ ومثل عليا يقرها "العالم الحر"، ورفضت بصورة قاطعة الأيديولوجيات الثورية كالشيوعية والفاشية والنازية. وقد سبب هذا الالتزام متاعب مادية واقتصادية لدولة البحرين؛ إذ تحملت نتيجة لذلك أعباء غارة جوية إيطالية في عام 1942 وأنشطة شيوعية ناصبتها العداء في أعقاب ثورة ظفار الماركسية في منتصف السبعينيات. ودأبت دولة البحرين طوال هذه الفترة على أن تكون في مقدمة دول منطقة الخليج العربي في كل ما يتصل بالروابط مع الغرب.

أصبحت دولة البحرين في الجزء الأخير من القرن العشرين قاعدة عمليات متقدمة فيما يتصل بأمن منطقة الخليج العربي، وأضحت سياستها الدفاعية جزءاً لا يتجزأ من تدابير سياسة الغرب لحماية شبه الجزيرة العربية. وكانت دولة البحرين متراساً تحطمت عليه الطموحات العراقية في عام 1961 عندما حشد عبد الكريم قاسم قواته المسلحة على الحدود العراقية - الكويتية استعداداً لغزو دولة الكويت. وفي استجابة لطلب من الحكومة الكويتية أدركت دولة البحرين وقتها خطورة الوضع، فسمحت بنشر القوات البريطانية في الدولة على الرغم من صيحات الاحتجاج التي ترددت في معظم أنحاء العالم العربي. وساندت دولة البحرين دولة الكويت مرة أخرى عندما كرر العراق العملية العسكرية نفسها عام 1973، ووقفت كذلك مع دولة الكويت أثناء عملية رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية وفي حملة إزالة الألغام التي ارتبطت بها.

أصبحت دولة البحرين في عام 1990 مركز تنسيق رئيسي لجهود التحالف الدولي الذي تكون لتحرير دولة الكويت، فعلى الرغم من الاحتلال العراقي الخاطف لدولة الكويت فإن التعاون طويل الأجل بين الغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية، خاصة دولة البحرين، أسهم في إنجاز التعبئة الضخمة والاستعدادات والدعم اللوجستي بيسر وبأقل قدر من التأخير. أما أثناء الحرب فقد نشرت 350 طائرة في دولة البحرين. وعلاوة على كونها قاعدة عمليات جوية رئيسية فقد كان لدولة البحرين إسهاماً بارزاً آخر في الجهد الحربي تمثل في التسهيلات التي وفرتها لتنفيذ الحملة البحرية. وتجاوز العدد الكلي للقوات التي تم نشرها في دولة البحرين 20000 فرد، وقد تم إجلاء الجرحى إلى المستشفيات الميدانية التي شيدت بسعة بلغت 6000 سرير. وكانت دولة البحرين أثناء الحرب هدفاً للصواريخ العراقية ولكن لحسن الحظ لم تترتب على تلك الهجمات أية خسائر. وقدرت التكلفة الكلية التي تحملتها دولة البحرين في دعم الحرب بنحو 2.1 مليار دولار أمريكي بالنسبة إلى التكلفة الفعلية وبنحو 7.2 مليار بالنسبة إلى التكلفة غير الفعلية.

إثر تحرير دولة الكويت وقفت دولة البحرين إلى جانب جاراتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمقاومة أي عدوان عراقي جديد خاصة أثناء عملية المحارب اليقظ (Vigilant Warrior) في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، وفي هذا الصدد فقد تعاونت دولة البحرين مع الغرب ودعمت الجهود الغربية لردع صدام حسين. وكانت دولة البحرين أيضاً أول دولة في منطقة الخليج تستضيف قوات التدخل السريع الجوية الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1995. وقد كانت مثل هذه القوات تمثل فكرة جديدة وقتها قصد بها تعزيز عملية المراقبة الجنوبية (Operation Southern Watch)، وكانت هذه العملية بمنزلة ملء للفراغ الذي ترتب على خلو منطقة الخليج العربي من أية حاملة طائرات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية لفترة مؤقتة. علاوة على ذلك قبلت دولة البحرين نشر قوات الحملة الجوية الإضافية التي تلت القوات الأولى، وتضمنت هذه الخطوة نشر قاذفات القنابل الاستراتيجية من طراز (B-1) في أول ظهور لها في منطقة الخليج العربي. وفي الواقع استضافت دولة البحرين أربعاً من سبع عمليات لنشر قوات التدخل السريع الجوية في منطقة الخليج العربي أثناء العامين الماضيين. إضافة إلى دعم عملية المراقبة الجنوبية فقد سمحت دولة البحرين لطائرات الصهريج (Tanker Aircraft) التابعة لسلاح الجو الملكي بالعمل مستخدمة مطار البحرين

الدولي، واستضافت عمليات نشر عديدة لطائرات نمرود (Nimrod) التابعة لسلاح الجو الملكي.

دفع الالتزام بوضع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت بشأن العراق موضع التنفيذ دولة البحرين إلى استضافة المكتب الميداني للجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع الأسلحة العراقية "يونسكوم" (UNSCOM) وتحمل ما تبع ذلك من دعم لوجستي إضافي.

في ضوء الأهمية الاستراتيجية لدولة البحرين والتزامها التاريخي بدعم الدفاع ليس عن قيمها ومصالحها في الإقليم فحسب، ولكن عن قيم ومصالح جاراتها وحلفائها أيضاً، فإن تمركز العمليات الإقليمية للبحرية الأمريكية في دولة البحرين لا يثير أي قدر من الدهشة. إن العلاقة بين دولة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية قد تطورت وتعمقت منذ تأسيس قيادة منطقة الخليج العربي في كانون الثاني/ يناير 1949 على الرغم من الضغوط المكثفة التي مارستها بعض الجهات على البحرين لقطع هذه العلاقة.

من جانب آخر سمحت دولة البحرين أيضاً لقيادة الأسطول الخامس التي تتبع لها القوات البحرية المتحدة لوسط أوربا (NAVCENT) بالانتقال إلى البر؛ مما خلق واحداً من أكثر مراكز القيادة والاتصالات تقدماً في المنطقة. ومن المؤكد أن هذا المركز يعتبر عنصر عمليات متقدماً بالنسبة إلى القيادة المركزية لقوات الولايات المتحدة الأمريكية (CENTCOM). ووافقت دولة البحرين كذلك عام 1997 على توسع مهم في وحدة الدعم الإداري في جنوب غرب آسيا تكلف عدة ملايين من الدولارات الأمريكية.

وباختصار، أظهرت دولة البحرين قبل اندلاع حرب الخليج الثانية أكبر قدر من الالتزام بجهود الدول الغربية في إرسال القوات إلى المنطقة، وكانت الثانية بعد المملكة العربية السعودية في دعم المجهود الحربي. ربما يدهش هذا القدر المرتفع من الالتزام من جانب دولة صغيرة أي مراقب خارجي، إلا أن الملمين بتاريخ دولة البحرين ومنطقة الخليج العربي لن يلحظوا أي شيء خارق للعادة في هذا الأمر. مع ذلك فقد تسبب هذا الدعم أحياناً في عنت تحملته دولة البحرين وأدى إلى نشوء خلافات في أوقات كانت الدولة أحوج ما تكون فيها للوحدة. هذا هو السبب الذي يجعل دولة البحرين تعتقد أن

تقديم كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للدعم اللازم وعلى قدم المساواة أمر حاسم حتى نحقق أمن منطقة الخليج العربي ونحافظ عليه. إن تجارب دولة البحرين السابقة والدعم الذي قدمته يزودانها ببصيرة نافذة لإعادة النظر في التعاون مع الغرب في مجال الدفاع.

عند إقرارنا بالتضحيات والدعم الذي قدمته دولة البحرين نستطيع أن نستجلي بوضوح مستوى الالتزام الجماعي بين الغرب ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتعتقد دولة البحرين أننا كنا نعتمد على ردود الأفعال لزمن طويل؛ ولهذا يجب أن نوظف المبادرة الراهنة للتخطيط المشترك الفعال لكي نجني أكبر فائدة من جميع الجهود السياسية والعسكرية ونحقق هدفاً استراتيجياً يجد دعم المجتمع الدولي عامة والعالم العربي خاصة.

لقد تكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوضع سياسة مشتركة تحقق أمن منطقة الخليج العربي وتحافظ عليه. وبهذا الفهم نحتاج إلى التحقق من القضايا التي تسبب الخلاف وتشوش جهود التنمية ومواجهتها لكي نشرع في بذل جهود عملية للقضاء على هذه القضايا الخلافية.

يبدأ تحليل أي نوع من التعاون بالنظر إلى العناصر التي تشكل الحلف. إذ إن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفها واحداً من الأطراف التي يتكون منها الحلف مواصلة الارتقاء بالتعاون العسكري فيما بينها قبل أن تسعى إلى التعاون مع الغرب عامة، كما قال سمو الشيخ سالم الصباح. وفي اعتقادنا أنه كان هناك معوقان رئيسيان في طريق الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المعوق الأول هو الكيفية المتباينة التي تدرك بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التهديدات، مما يسفر عن اختلاف في الأولويات ويصدق هذا على نوع هذه التهديدات وحجمها والنوايا المستبطنة فيها. هذه مشكلة يجب أن يتم التطرق إليها داخلياً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكن أيضاً مع قبول ما تقدمه القوى الغربية الحليفة من مساعدة في هذا الأمر متى كان ذلك ملائماً.

المعوق الثاني هو النزاعات على الحدود، حيث كانت بريطانيا تدرك أن فراغاً سوف ينشأ عند انسحابها من منطقة الخليج العربي في أوائل السبعينيات، إلا أنها لم تعمل على حل نزاعات الحدود التي كانت قائمة عند انسحابها اعتقاداً منها بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستكون قادرة على حل هذه النزاعات. إنني أعتقد أن الغرب وبقية المجتمع الدولي بالفعل لن يكتفي بدور المتفرج ويترك مشكلات الحدود المعلقة تتفاقم بتبني سياسات تمنع التدخل. يجدر بنا أن نذكر هنا أن إيران قد قامت باحتلال جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لخلافات حول ملكية هذه الجزر لم يحسم أمرها وأصبحت الآن تملك القدرة على تهديد حرية الملاحة في الخليج العربي. ونشبت الحرب بين إيران والعراق نتيجة لادعاءات تتعلق بتبعية الأراضي، وبالطبع كانت مثل هذه الادعاءات واحداً من الأسباب الجذرية للغزو العراقي لدولة الكويت. وفي هذا الخصوص تعتقد دولة البحرين أن دوراً أكثر إيجابية يؤديه الحلفاء الغربيون الآن سوف يكون حيوياً في اجتثاث جذور النزاعات المستقبلية.

تعتقد دولة البحرين كذلك أن الدول الغربية مختلفة فيما بينها حول الدور الذي يجب أن تؤديه كل دولة في هذا الإقليم الحيوي، بالإضافة إلى الخلاف حول الأهداف الحقيقية التي تحاول هذه الدول تحقيقها. إن المأزق الذي جمد تعامل الأمم المتحدة مع العراق مؤخراً يعطي مثالاً خاصاً لما أسلفنا قوله. ونحن نعتقد أن غياب الهدف الاستراتيجي المشترك كان هو السبب في حالة التنافر بين الدول الغربية. لقد تعلمنا كلنا من حرب الخليج الثانية أمراً مهماً يتلخص في أن حشد المجتمع الدولي وتوحيده يعتمد على وجود هدف إجمالي مقبول لكل الأطراف. هذا في الواقع هو السبب الذي جعل دولة البحرين تؤمن بأن المواجهة العسكرية مع العراق كانت ملاذاً أخيراً. ولقد تأسس هذا الإيمان على المقدمات المنطقية التالية:

- إن ضربة عسكرية تتصف بالعجلة من وجهة النظر السياسية كانت سوف تأتي بنتائج عكسية تمنح النظام العراقي دعماً خارجياً كبيراً بدلاً من تحقيق الهدف المنشود؛ وهو إضعاف النظام وردعه.
- إن منح مزيد من الوقت للجهود الدبلوماسية ربما يسفر عن القدر الضروري من الإجماع الدولي الذي يفضي إلى وقفة موحدة ضد النظام العراقي.

بعبارة موجزة كانت دولة البحرين تعتقد أن الطريقة المثلى لحل الأزمة سلمياً في غياب تفويض عربي أو دولي باستخدام القوة هي تعزيز الجهود الدبلوماسية ومساندتها بالضغط العسكري، في الوقت ذاته الذي تُحقق فيه إجماعاً دولياً على حرمان العراق من استغلال أية اختلافات متصورة في مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة إلى استخدام القوة.

وكانت هناك ثلاث عواقب محتملة إذا لم يتم اتباع هذه الخطوات:

- خلق أعذار يتم بموجبها المزيد من خرق قرارات مجلس الأمن اللازمة التطبيق؛ مما كان سيفقد العمل العسكري شرعيته.
- كان العراق سيواصل تصلبه.
- حدوث صدع مجهول العواقب ليس على الصعيد العربي فقط - حيث أخذ التضامن مع معاناة الشعب العراقي وفي بعض الحالات مع النظام العراقي نفسه يتعاظم - بل على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجهوده لمواجهة النظام العراقي على الخطوط الأمامية.

إذن يغدو توصل الغرب أولاً إلى إجماع على مسار العمل اللازم قبل محاولته التوصل إلى فهم سياسي مشترك يتصف بالموثوقية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمراً بالغ الحيوية.

لقد صمم التعاون العسكري للغرب مع المنطقة منذ البدء للدفاع عن الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي ولحماية مصالح الغرب الحيوية فيها.

إن أي نوع من التعاون يستلزم إطاراً، وفي هذا الخصوص فإن اتفاقيات الدفاع القائمة - حتى وإن كانت اتفاقيات ثنائية في البداية - تظل الأدوات المناسبة لإضفاء طابع الرسمية على عملية التعاون. ويجب أن يلتزم الغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاً بالدفاع عن الجزيرة العربية ومصالح الغرب الحيوية. وتعتبر الاستشارات الأولية التي يعقبها استخدام القوة آلية مقبولة إذا استوفت مثل هذه

الاستشارات شرط الجدية. إضافة إلى ذلك علينا تبادل المشورة حالما تتعرض إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتهديد. وبصورة مشابهة يجب أن تكون هناك استشارات فورية عندما تطرأ الحاجة إلى استخدام القوة من أجل الدفاع عن مصالح الغرب الحيوية. وتعتقد دولة البحرين أن هذا العنصر الأخير كان مفقوداً. وسوف يخدم التمسك بهذا المبدأ المصالح القومية للجميع وأفضل ما يتمثل فيه هذا التمسك هو سياسة واضحة ومتفق عليها لاستخدام القوة. إن الالتزام بالاستشارات الأولية يمكّننا من تجنب المآزق التي يتمخض عنها استخدام القوة كتلك التي شهدناها أخيراً في المأزق الذي قاد إلى طريق مسدود في تعاملات الأمم المتحدة مع العراق.

أود أيضاً أن أثير موضوعين عرضيين بالنسبة إلى التعاون في مجال الدفاع بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب، إلا أنهما رغم ذلك يتصفان بأهمية كبرى عندما نأخذ في الاعتبار فاعلية التضامن بيننا. ويتصل هذان الموضوعان بشؤون عملية السلام ووضع استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب.

تشارك دولة البحرين كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الترحيب بالمبادرات التي اتخذت مؤخراً لوضع عملية السلام في الشرق الأوسط في مسارها مجدداً. إن عملية السلام هي خيار استراتيجي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولكل المنطقة أيضاً. ولذلك من المهم ألا يكون التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين الحلفاء الغربيين متعارضاً مع الجهود الحالية التي تبذل من أجل إنقاذ عملية السلام أو أي مبادرات أو تطورات مستقبلية أخرى، بل على العكس يجب أن يدعم هذا التعاون مثل هذه الجهود ويعززها. ويجب على وجه الخصوص احترام قرارات الأمم المتحدة وتطبيقها دون تمييز، وألا تقوض هذه القرارات نتيجة لانحياز متعمد. إضافة إلى ذلك يجب أن يكون التفاهم المتبادل هدفاً آخر للجهود التي يبذلها كل المعنيين بالحاجة إلى العمل على تأسيس شرق أوسط يخلو تماماً من أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تشمل هذه الجهود كل الدول التي تملك القدرة على إنتاج مثل هذه الأسلحة.

لقد تأثرت دولة البحرين والدول الأخرى الممثلة هنا اليوم بالأعمال الإرهابية بدرجة مأساوية، فالإرهابيون اليوم يظهرون بأوجه متعددة يجد بعضها القبول في الغرب، ولهم القدرة على استخدام وسائل الإعلام العالمية والتقنية الحديثة بطريقة تعطيهم مزية كبرى. إن تجربة دولة البحرين تجعل من التعاون الدولي شرطاً أساسياً لضمان أن يعجز الإرهابيون عن تنظيم جرائمهم وتنفيذها والدعاية الشعبية إليها، وهذا أمر حيوي لتحقيق العدالة. يجب ألا يتوافر ملاذ آمن للإرهابيين أو الجبهات التي ينتمون إليها أو من يدعمهم، وفي هذا الخصوص فقد تأخر الحوار المفتوح الفعال بين السلطات المعنية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرب طويلاً. وفي الحقيقة، إن مصالح الغرب هي التي سوف تتعرض للتهديد على المدى الطويل إذا لم تتخذ خطوات عملية في هذا الشأن. إن أقل الأمور التي يمكن أن نشير إليها هنا هي درجة القلق التي يسببها سيناريو ينبني على حقيبة تحتوي على سلاح بيولوجي.

آمل أن أكون قد قدمت اليوم ما يساعد على التبصر في موقف دولة البحرين بالنسبة إلى مستقبل الأمن في منطقة الخليج العربي. وإن بلدي ملتزم بتأمين فاعلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستعداده لمواجهة العدوان الخارجي بصوت واحد. إننا إذ نقر بالحاجة إلى التعاون مع الغرب ونرحب به، نبقى معنيين بالكثير الذي يجب عمله حتى نوطد الأساس الذي وضع ثم نضيف بناء جديداً عليه.

أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي

هشام ناظر

في عالمنا الحالي، حيث تتضاءل العزلة السياسية والاقتصادية والثقافية تدريجياً، وحيث لم يعد الزمان والمكان يقيدان الاتصالات الإنسانية، وحيث يصبح مبدأ السيادة في الشؤون الدولية - الذي ترسخ بفعل الزمن - من مخلفات الماضي، فإنه يجب أن يعاد تعريف الأمن ضمن المتغيرات في العوامل الفاعلة هذه. إذن فقد حان الوقت لنأخذ في الاعتبار المغالطات التي تحيط بموضوع أمن الطاقة.

جرى تقليدياً أن أمن الطاقة يرتبط أولاً وأخيراً بأمن الغرب (أي أمريكا الشمالية وأوربا الغربية) ثم يأتي بعده بقية العالم، وهناك مبرر لذلك؛ ففي عام 1996 استهلك الغرب نحو 32 مليون برميل يومياً من مشتقات النفط أو ما يعادل 48٪ من الاستهلاك العالمي. فحضارته الحديثة ونموه الاقتصادي وبراعته العسكرية تعتمد بصورة أساسية على الإنتاج الدائم للطاقة والتي يشكل النفط نحو 41٪ منها عام 2000. لقد كان الغرب على الدوام منتجاً للطاقة بما في ذلك النفط الخام ولكن مصادره الداخلية إما أن تكون قد استنفذت أو صارت عاجزة عن تلبية متطلبات الاستهلاك المتزايدة. وفي الوقت الراهن، يبلغ احتياطي الغرب من النفط حوالي 55 مليار برميل، ووفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية، فإن هذه الكمية من النفط ستكفي حاجته لمدة خمس سنوات فقط. وينتج الغرب أيضاً مصادر بديلة للطاقة ربما يثبت مستقبلاً أنها دائمة. لكن إلى أن يحدث هذا وإلى أن تستطيع الطاقة البديلة إشباع كل قطاعات الاستهلاك بطريقة اقتصادية فسيظل الغرب يعتمد على واردات النفط من منطقة الخليج العربي بشكل رئيسي. وحالياً تستورد أمريكا الشمالية وأوربا الغربية حوالي 20 مليون برميل من النفط يومياً.

وصحيح أيضاً أن هناك مناطق أخرى في العالم - تبدو أكثر استعداداً لمساعدة الغرب وإرضائه - تتمتع بوجود احتياطات نفطية كافية ومرضية؛ إذ يبلغ احتياطي أمريكا اللاتينية من النفط حوالي 138 مليار برميل؛ في حين يبلغ احتياطي أوربا الشرقية بما في ذلك روسيا نحو 60 مليار برميل، أما أفريقيا فيبلغ احتياطيها حوالي 76 مليار برميل. غير أن كل الأقطار في هذه المناطق تمر بفترة نمو اقتصادي قد تزيد من الاستهلاك المحلي وتقلل من صادرات النفط. بالإضافة إلى ذلك، فلكل منطقة مشكلاتها السياسية والاقتصادية المحلية والدولية، علاوة على أن القضايا الأمنية تتغير مع تغير الظروف. ولكن ما الذي يجعل هذه الدول يعتمد عليها في إمدادات النفط بدرجة أكبر من دول منطقة الخليج العربي؟

من حيث المظهر، يبدو أن الجانب الآخر من معادلة الأمن يمتلك كل شيء. وإذا اعتبرنا إيران عضواً في مجموعة دول منطقة الخليج العربي وينبغي أن نفعل هذا، فإن منطقة الخليج العربي تضم بشكل مؤكد أكبر الموارد وأثمنها في التاريخ؛ إذ تقدر احتياطيات النفط في منطقة الخليج مجتمعة بحوالي 670 مليار برميل أو نحو 84٪ من احتياطي النفط الذي يمكن استخراجه. وفي الوقت نفسه، تكتشف بعض تلك الدول سنوياً أكثر مما تنتجه وتصدره من النفط، وبهذا تحتفظ فيما يبدو بمستويات لا تتناقص من احتياطي النفط. علاوة على ذلك، عندما توقفت الصادرات النفطية جزئياً من منطقة الخليج العربي تضاعفت أسعار النفط أربع مرات، مما تسبب في صعوبات خطيرة لكثير من الدول. ويرجع السبب الذي جعل العالم يتغلب على التوقف المؤقت لصادرات النفط من العراق وإيران أثناء الحرب العراقية-الإيرانية إلى قدرة دول الخليج العربي الأخرى على سد الفجوة فوراً من فائض النفط المتوافر لديها. وعلى الرغم من هذا، وفي ظل الظروف الراهنة، فإن أي نقص كبير في صادرات منطقة الخليج العربي من النفط لفترة طويلة من الوقت يمكن أن يسبب اضطراباً اقتصادياً خطيراً.

لذلك، تعتبر إمدادات النفط مهمة جداً بالنسبة إلى الغرب. وخلاصة الأمر، يعني هذا أنه تنبغي مواصلة التنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه وتكريره ونقله وتوفيره للمستهلكين عبر منافذ تجارية وبأسعار معقولة. فلكل حكم من الأحكام العامة التي

عددناها هنا تعريف محدد في أذهان صانعي القرار السياسي الغربيين. فعلى سبيل المثال تقوم الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربي - في الأغلب - بعملية التنقيب عن النفط بنفسها. بينما يفضل الغرب أن تتم هذه العملية عن طريق اتفاقيات منح حقوق الامتياز على غرار ما كان سائداً في العشرينيات والثلاثينيات، حيث يكون للمستهلكين رأيهم ويمارسون نوعاً من الرقابة والسيطرة. ولذلك فهم يواصلون السعي لتحقيق ذلك الهدف بوسائل مختلفة. ووفقاً لهذا التصور يجب ألا تصيبنا الدهشة في المستقبل إذا ما تم تبني مشروع عالمي باسم البيئة عن طريق الأمم المتحدة أو أية وكالة دولية أخرى لتأمين الوصول إلى الموارد الحيوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يتحقق هذا عبر الدهاليز الجديدة للعولمة أو التجارة الحرة أو ديمقراطية السوق.

إنني لا أنوي الدخول في أية تفاصيل تقيداً بفحوى النقاش الحالي ومقاصده، إلا أن الحقيقة التي لا فكاك منها هي أن الأرقام التي ذكرتها آنفاً تشكل مصدر قلق كبيراً للغرب. فنحن نسمع على الدوام تصريحات فظة بأن الوازع الأمني للدول الغربية خاصة والدول الصناعية عامة يتلخص في تقليص الاعتماد على النفط الخارجي ونفط منطقة الخليج العربي على وجه التحديد، وقد تم قطع خطوات واسعة في هذا الاتجاه بفاعلية واضحة.

لقد أنشأ الغرب وكالة الطاقة الدولية كرد دينامي على أزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين. وفي عام 1996 بلغ حجم المخزون النفطي التجاري حوالي 2.4 مليار برميل وهو ما يكفي استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمدة 62 يوماً وفق مستويات الاستهلاك الحالية، بينما بلغ الاحتياطي الاستراتيجي نحو 1.2 مليار برميل من النفط، وهو ما يكفي الاستهلاك لمدة 30 يوماً. ولقد بلغ مجموع النفط المخزن والاحتياطي الاستراتيجي معاً حوالي 3.6 مليار برميل تكفي حاجة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمدة 92 يوماً حتى يتم حل أية أزمة نفطية محتملة. وقد جاء في التقارير مؤخراً أن مد المخزون الخام من النفط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أخذ في التصاعد بوتيرة كبيرة جداً، إذ ارتفع المخزون التجاري الإجمالي في شباط/ فبراير 1998 - مقارنة بالشهر نفسه من عام 1997 - بحوالي 591

ألف برميل يومياً ليبلغ 5.9 مليار برميل. علاوة على ذلك تم وضع نظام للمشاركة في الموارد النفطية في حالة حدوث أزمة في إمدادات النفط، الأمر الذي سيخفف بلا شك من الضغوط التي قد تتعرض لها الدول الأعضاء إذا اضطرب سير الإمدادات. بالمقابل لا تحتمل أية دولة من دول الخليج العربي وقف صادراتها النفطية لمدة مماثلة خاصة مع تناقص احتياطاتها النقدية. ومن غير المنتظر، مع مستويات الإنفاق الحالية، أن تعود احتياطاتها النقدية إلى المستويات التي كانت عليها في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

إضافة إلى ذلك فإن دول الخليج العربي سواء تلك التي تربطها صداقات بالغرب أو المعادية له تدرك ما يعنيه وجود حاملات الطائرات والصواريخ الجوالة والقنابل الذكية على مقربة من شواطئها. وتعرف هذه الدول أيضاً أن أحداثاً فاجعة كإشعال الحرائق في آبار النفط، كما حدث في دولة الكويت أثناء أزمة الخليج الثانية، ربما لا تنطوي على كارثة بالقدر الذي كان متصوراً في البداية. فقد تم تعويض الإمدادات بفاعلية فاقت ما كان متوقعاً ورممت الآبار وأعيدت إلى الإنتاج في وقت قياسي.

عندما تكون العقوبة ضرورية، سيتم فرض عقوبات اقتصادية، ففي الوقت الراهن هناك ثلاث دول مصدرة للنفط - اثنتان منها في منطقة الخليج العربي - تخضع لنوع من العقوبات الاقتصادية سواء كانت هذه العقوبات دولية أو مفروضة من طرف واحد. إن كلاً من العراق وإيران لا تستطيعان حالياً إنتاج الحصة التي وافقت عليها الأمم المتحدة أو التي خصصتها لهما منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" (OPEC) نتيجة لنقص المعدات والتقنية. إضافة إلى ذلك، لم يتم حتى الآن قياس الانخفاض في الدخل والأثر الهائل لهذه العقوبات على شعوب تلك الدول. إننا نشهد الآن حظراً يفرضه المستهلكون على المنتجين بدلاً من العكس.

حقق الغرب أيضاً تقدماً سريعاً في مجال خفض تكلفة إنتاج النفط في الحقول الغربية، مما زاد من نسب الاستعادة أو الإنعاش لآبار النفط وإطالة أمد احتياطياتها. فالتوقعات الأولية بأن نفط بحر الشمال سينفد بسرعة لم تتحقق، بل على النقيض من ذلك، فقد زاد إنتاج بحر الشمال من 2.1 مليون برميل يومياً عام 1980 إلى 5.8 مليون

برميل يومياً عام 1996 متفوقاً بذلك على منتجي النفط في منطقة الخليج العربي كلهم ماعدا المملكة العربية السعودية.

يمثل النفط من وجهة نظر جيوسياسية سلعة مطلوبة تقاتل الدول كلها للحصول عليها، وفي هذا الصدد قد يعاند الساخرون في قبول الأسباب الغيرية (غير الأنانية) لحرب الخليج الثانية والتي تتلخص في أنها قد شنت لفرض إرادة المجتمع الدولي ولحماية السيادة القومية وحكم القانون. وربما يشير هؤلاء إلى حقيقة أنه كانت هناك، ومازال، كمية وافرة من النفط الذي يحتاج إلى الحماية في منطقة النزاع، وإلى أنه لا يوجد نزاع - بغض النظر عن طبيعته - كان يمكن أن يتكون نتيجة له حلف ضم دولاً متنوعة وأعداء سابقين لولا الأهمية الكبرى للسلعة التي كانت تتعرض للخطر.

وصحيح أيضاً، أنه قبل اندلاع حرب الخليج الثانية، كانت هناك حرب تدور رحاها بين العراق وإيران - وهما من الدول الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة - دون أن تتم محاولة فردية أو دولية لوقف القتال. وفي تلك الحالة على وجه التحديد قيل إن إمدادات النفط في السوق العالمية لم تكن عرضة لخطر وشيك. في الواقع لم يكن الوضع القائم وقتها يشبه أي وضع شهدته حلبة النزاعات الإنسانية التي خبرتها البشرية سابقاً، فكلتا الدولتين لم تكن تمثل ما يمكن أن يدرجه الغرب ضمن قائمة الأصدقاء . كذلك كانت الدولتان في معظم الفترة التي استغرقتها الحرب تهاجم إحداهما الأخرى ويواصل كل منهما إنتاج النفط وتصديره في الوقت نفسه. إضافة إلى ذلك لم تكن الدول الأخرى في المنطقة لديها السعة على تعويض أي نقص في الإنتاج تتسبب فيه الدولتان فحسب، بل على إنفاق كميات ضخمة من المال في شراء السلاح من الغرب أيضاً. وكان من المعتقد أن الدولتين عندما تفقدان القدرة على مواصلة القتال وتدركان حاجتهما إلى السلام دون تشجيع خارجي، سوف تحتاجان لإصلاح وإعادة بناء ما دمر في النزاع بينهما، ووقتها ستنشأ الحاجة إلى الشركات والتقنية الغربية لتنفيذ مهمة إعادة البناء.

إذن ليس من قبيل مجافاة الحقيقة في شيء إذا فسرنا كل ذلك بأن الغرب لديه فائض من الوقت يشعر فيه بالأمن على إمدادات النفط حتى تتوافر موارد بديلة ويتم تسخيرها لخدمته أو تتطور فيه مصادر الطاقة البديلة ويمكن استخدامها من الناحية الاقتصادية.

حتى ذلك الوقت يجهد الغرب في اتباع سياسات تؤدي إلى خفض الاستهلاك على المستويات كلها. ويبدو أن اثنتين من هذه السياسات يتم اتباعهما بصورة لافتة، وقد حققتا نجاحاً كبيراً نسبياً.

تتمثل السياسة الأولى في أن مسألة فرض الضرائب المحلية على استهلاك النفط أضحت تشكل قلقاً كبيراً لمنتجي النفط في منطقة الخليج العربي. ففي عام 1996 بلغ سعر برميل النفط المركب في الأسواق الإيطالية (واصلاً الموانئ الإيطالية) 114 دولاراً أمريكيا بعد أن كانت قيمته الأساسية 20.50 دولاراً أمريكياً (بما في ذلك التكلفة والتأمين وأجرة الشحن). ووقتها بلغت الضرائب 77.20 دولاراً أمريكياً من سعر البرميل في الأسواق الإيطالية. وكان متوسط الدخل بالنسبة إلى منتجي النفط في منطقة الخليج العربي 20 دولاراً للبرميل في عام 1996 وهو يعد من أفضل الأعوام في التاريخ القريب. كذلك زادت الضرائب على النفط في إيطاليا أكثر من الضعف خلال الفترة 1986 ـ 1996؛ إذ ارتفعت من 36.30 دولاراً للبرميل إلى 77.20 دولاراً للبرميل. الشيء نفسه يمكن أن ينطبق على معظم الدول الغربية؛ ففي فرنسا كان سعر البرميل المركب في الأسواق الفرنسية في عام 1996 حوالي 120.60 دولاراً منها 83.40 دولاراً على شكل ضرائب. أما في ألمانيا فقد بلغ سعر البرميل المركب 105.20 دولارات شكلت الضرائب منها 63.50 دولاراً، في حين شكلت الضرائب في سعر البرميل المركب في المملكة المتحدة 69 دولاراً من سعر البرميل البالغ 112.60 دولاراً. وبذلك، فإن ما تحصل عليه حكومات الدول المستهلكة للنفط من الضرائب على البرميل الواحد يبلغ أربعة أضعاف ما تحصل عليه الدول التي تنتج النفط وتنقله لتلك الدول.

عادة ما تسفر الضرائب عن انخفاض في الطلب على النفط مما يلحق الضرر بالدول المنتجة. وفي واقع الأمر لا توجد دولة غربية تؤيد خفض أسعار النفط لمواطنيها. إن المفارقة التي لا يتنبه إليها معظم المستهلكين في الغرب تتمثل في أن انخفاض الأسعار ينطوي على المخاطرة بفرض ضرائب مرتفعة عند المضخات. ففي عام 1996 قدر الدكتور رلوانو لقمان أمين عام منظمة أوبك أن الدخل الذي حصلت عليه أربع من الدول الرئيسية المستهلكة للنفط – اليابان وألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية –

من الضرائب المفروضة على النفط يفوق ما حصلت عليه الدول الإحدى عشرة الأعضاء في منظمة أوبك من إجمالي صادراتها من النفط. فإذا أضفنا فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة نجد أن مجموعة السبع الصناعية (G7) حصلت على ريع من الضرائب المفروضة على النفط تزيد بنسبة 70٪ عما حصلت عليه دول الأوبك من صادراتها النفطية.

تتعلق السياسة الثانية بالبيئة، وهي قضية نبيلة تخفي وراءها بواعث تثير التساؤلات. فهناك أساساً ثلاث مشكلات بيئية غالباً ما يرتبط ذكرها باستخدام الوقود الأحفوري (Fossil Fuels) وإطلاق الغازات الدفيئة كأول أكسيد الكربون. وتشكك أولى هذه المشكلات في وجود مشكلة بيئية أصلاً؛ فالفكرة القائلة إن الإطلاق المفرط للغازات الدفيئة يتسبب في تبدل مناخي مأساوي يعتقد بعض العلماء أنها لا تمثل مشكلة ومن الأفضل تجاهلها. ويبني أنصار هذه الحجة رأيهم على حقيقة أن سيناريوهات التبدل المناخي تعتمد على نماذج حاسوبية لا علاقة لها بالواقع. إضافة إلى ذلك لم يتقرر أي شيء بشأن الدور الذي يؤديه النشاط الشمسي في تحديد درجة حرارة الأرض لعدم توافر دليل تجريبي يوحي بوجود علاقة بين الاثنين. وإذا لم يثبت الدليل العلمي دون أدنى شك بأن إطلاق الغازات الدفيئة يسبب تبدل المناخ، فإن القرارات السياسية التي ينعكس أثرها على التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية سوف تظل قائمة على مشورة خطأ. وسيكون من الصعب سياسياً عكس سياسات تبنى على معلومات مغلوطة جمعت اليوم وقد يثبت خطؤها في المستقبل. لقد أثبتت حجة البيئة أنها أداة ناجحة لخدمة الأغراض السياسية على الصعيدين المحلي والدولي ولكن هذا لا يعني السماح لها بأن تمضي في هذا الاتجاه.

يتلخص الرأي الثاني في أن هناك تشديداً غير مبرر وغير عادل على علاقة الوقود الأحفوري بالملوثات الأخرى. نتيجة لذلك يتكاثر الآن عدد الدول التي تفرض الضرائب على النفط ومشتقاته بينما تتجاهل الطاقة النووية وتدعم الفحم الحجري. كذلك يوجه قدر أقل من الاهتمام إلى عمليات إزالة الغابات والتصحر، بينما يتم تجاهل الفقر وهو الملوث الأساسي على الأرض. إذا ثبت حقاً أن الوقود الأحفوري هو المسؤول عن تلوث الأرض فيجب في هذه الحالة صرف الأموال التي تجنى من الضرائب على البحث لإيجاد منتجات نظيفة لا على مسائل لا علاقة لها بهذا الأمر.

ثالثاً سيقت حجة على أن أثر الضرائب يجب ألا ينظر إليه فقط في ضوء ما يسببه من انخفاض في الطلب وبالتالي تعويض منتجي النفط عما يخسرونه من دخل. إن هذه الحجة لن تولد تعاطفاً دولياً أو تقود إلى تحليل موضوعي مع أنها تبدو صحيحة وتستند إلى اتفاقية تبدل المناخ (Convention on Climate Change). بالأحرى يجب شرحها وفقاً لأثرها على تطور صناعة النفط نفسها. إذ إن تدني الدخل يؤدي إلى تقليص قدرة المنتجين على الاستثمار في مجال التنقيب وتطوير حقول جديدة أو زيادة طاقتها الإنتاجية عندما يظهر السوق مؤشرات على تزايد الاستهلاك، أو البحث وتطوير تقنيات جديدة تسفر عن منتجات غير ضارة بالبيئة. وفي تقدير الدكتور رلوانو لقمان أنه لو فرضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضريبة نظامية على الكربون بواقع 300 دولار أمريكي على الطن على أساس أسعار عام 1996 لكانت دول الأوبك قد خسرت حوالي 600 مليار دولار أمريكي بحساب الريع التراكمي على مدى 25 عاماً خلال الفترة 1995 ـ 2020، وسيكون أثر ذلك على أمن الطاقة العالمي كبيراً جداً. وبناء على الوقت الطويل الذي تستلزمه التطورات في المجال النفطي، سوف يواجه العالم في هذه الحالة زيادة تضخمية كبيرة ومفاجئة في أسعار الطاقة.

ويجب على دول منطقة الخليج العربي كغيرها من الدول المنتجة للنفط، سواء أكانت هذه الدول أعضاء في منظمة الأوبك أم لا، أن تحذر الوعود. ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر 1997 كانت هناك محاولة لحمل الدول النامية على القبول الطوعي بوضع حدود لانبعاث الغازات مستقبلاً وذلك عندما تخلى ما يعرف بتفويض برلين (Berlin Mandate) بوضوح عن التزامات جديدة تجاه الدول النامية. ومع ذلك فإن هذه الدول ليست آمنة حتى الآن بالقدر الذي تتصوره؛ ففي مؤتمر كيوتو، عام 1997 أخذ آل جور، نائب الرئيس الأمريكي، عهداً على نفسه بحمل الدول النامية على قبول وضع حدود لانبعاث الغازات قبل أن يسعى إلى الحصول على موافقة مجلس الشيوخ.

على أية حال قد يقلب الغرب الموازين التي تبدو في صالحه الآن. فازدواجية السياسة الخارجية فيما يتعلق بعملية السلام وأسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وسباق بيع الأسلحة على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة فرض المفاهيم

الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان على مجتمعات لها مفاهيمها الخاصة حول نظام الحكم وحقوق الإنسان لن تؤدي إلا إلى إشعال الغضب الذي يفضي في عاقبة الأمر إلى النزاع والعنف. لقد رأينا سابقاً علامات العاصفة التي كانت تلوح في الأفق أثناء محاولات فرض قرارات مجلس الأمن على العراق بالقوة العسكرية بينما يقابل تعثر تنفيذ اتفاقية أوسلو التي تم التوقيع عليها بالعجز التام.

سيكون من المحزن حقاً انفجار العنف في أي شكل في المنطقة والتسبب في إثارة مياهه التي تبدو راكدة. ويجب أن تكون دول منطقة الخليج العربي أقل الدول تعرضاً لعدم الاستقرار، فهذه دول وهبت موارد طبيعية هائلة وعدداً قليلاً نسبياً من السكان. وهي دول تتمتع بصلات روحية قوية ونسيج اجتماعي متين بالإضافة إلى موقع جغرافي يتيح لها إقامة صلات مع الشرق والغرب. وهي دول شديدة الشغف بالتطور الاقتصادي والسياسي. فعندما شرعت هذه الدول بالتنمية الحديثة في أوائل السبعينيات جذبت انتباه العالم كله إلى الطريقة التي خططت ونفذت بها التنمية وإلى الطريقة التي تفادت بها هذه الدول مآزقها أيضاً. لقد أصبحت هذه الدول مجتمعات حديثة لها مؤسسات أعيد بناؤها، ولها شغفها بالإسهام في الحضارة الإنسانية. وهي تؤمن كذلك بقدرتها على معالجة مشكلاتها إذا ما تركت تتطور لوحدها وذلك فقط بإعمال إرادة الإنسان على التغيير.

على أية حال تنبئنا حقائق التاريخ بأنه لا يوجد مسار للتنمية البشرية يخلو تماماً من المشكلات. وستبقى هناك على الدوام عوائق في طريق التقدم البشري. كما أن كل أشكال الدكتاتورية والاستبدادية يمكن أن تنشأ في أي مكان، ومنطقة الخليج العربي ليست استثناء. لكن هذه أشياء ستذوي كما حدث لكل أشكال الاضطهاد عبر التاريخ وسوف يسود ميل الإنسان إلى التغيير. لكن عندما لا تعكس النوايا الغربية في المنطقة إلا الرغبة في جني أكبر قدر من الفوائد وفي أقصر وقت ممكن دون أدنى اعتبار لأثر ذلك في رفاهية مواطني المنطقة في المستقبل، وعندما تظهر الازدواجية في سياسات الغرب بجلاء، وعندما يحاول الغرب فرض ثقافة أحادية على منطقة تفتقر إلى التجاوب الشعبي، فإن هذا سوف يثير فوراً أعاصير الاضطراب وعدم الاستقرار.

ويجب على دول الخليج العربي من جانبها ألا تتفاعل بصورة تامة مع سياسات الغرب وأن تتولى مآل مصيرها بنفسها . ففي مجال الطاقة يجب أن تتكيف دول الخليج العربي مع الظروف المتغيرة بتغيير اتجاهها، ويجب أن تدرك هذه الدول أنها في الوقت الراهن أضعف من الغرب في مجال أمن الطاقة . فعندما جوبه الغرب بالنقص في إمدادات النفط في سبعينيات القرن العشرين كان رد فعله ذكياً، إذ خفضت الدول الغربية من استهلاكها . وفقد منتجو الأوبك 6.5 مليون برميل يومياً إلى الأبد وكان هذا الفقد في معظمه على حساب دول الخليج العربي، بفعل تلك السياسات الغربية . وبصورة مماثلة فإن الطريقة الوحيدة لخفض مستوى الطلب الهائل هي قيام حكومات دول الخليج العربي بخفض للإنفاق، حيث ستنخفض حاجتها إلى الدخل، الأمر الذي سوف يقضي على المنافسة المهلكة لكسب نصيب في السوق .

ويجب على دول الخليج العربي أيضاً أن ترفض الإشارة إليها باعتبارها الدول الشريرة في مجال تجارة النفط، فهذه الدول تحمل على كاهلها القدر الأكبر من مشكلات الطاقة في العالم . ويجب أيضاً ألا يقتصر تعاون هذه الدول في مجال الطاقة العالمي على النظرة الضيقة التي تتصف بها أعمال منظمة الأوبك . بالأحرى على هذه الدول أن تقود عملية تحويل منظمة الأوبك إلى منظمة لإنتاج النفط يتم داخلها حث كل الدول المنتجة للنفط في العالم على أن تعمل متكاتفة على تطوير التقنية بصورة تخفض تكلفة الإنتاج وتستخلص المنتجات النظيفة بدلاً من أن تجر إلى مستقبل لا ينطوي على أية آفاق أو آمال .

إلى أن يتحقق ذلك الأمر يجب أن تبذل دول الخليج العربي كل جهد ممكن لاختراق كل الأسواق أينما كان ذلك ممكناً، خاصة عن طريق شراء أصول التسويق أو خلق مشروعات التسويق المشتركة في المناطق كثيفة السكان كالصين والهند أو الدول التي تتميز بإمكانيات نمو مرتفع كأقطار جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية . ويجب على هذه الدول أيضاً أن تعمل على إنشاء تواصل مباشر وفعال مع كل الدول النامية أملاً في كسب أنصار من القوة بدرجة تمكنهم من إيقاف تنفيذ كل الاتفاقيات الدولية التي تتعارض مع مصالحها . وفي الحقيقة يجب على هذه الدول أيضاً ألا

تتجاهل دول أوربا الغربية ودول النصف الغربي من الكرة الأرضية عالية التصنيع، بل ينبغي عليها التعاون مع هذه الدول من أجل مصلحة الطرفين المشتركة بشكل عام.

ويجب أن تفهم دول الخليج العربي بوضوح أن أمن الطاقة يعد مسألة مشتركة، ولهذا ينبغي على السياسة التي تتبعها هذه الدول ألا تعكس توافقاً أو مواجهة، وإنما إصراراً على هذا الأمن.

ملاحظـات ختامية

جمال سند السويدي

نيابة عن الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة أود أن أعبر عن عميق تقديري وامتناني لكل المشاركين المحترمين في مؤتمر أمن الخليج هذا.

كان اليومان الماضيان مثمرين إلى درجة كبيرة فيما طرح من أفكار معمقة ومثيرة وما أعقبها من فترات نقاش تميزت بالاستفاضة والثراء.

لقد تم تناول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشؤون الاستراتيجية والدفاعية والتي سوف تحدد مستقبل الأمن في منطقة الخليج العربي وعلاقته بالسياسة البريطانية، وتمت مناقشتها بعمق ونفاذ بصيرة، إضافة إلى مناقشة الدور التكاملي الذي سوف تؤديه علاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المملكة المتحدة في المعادلة الأمنية. وتشكل القدرة على الوصول إلى فهم حقيقي راسخ والمشاركة في تبادل فعال للآراء ووجهات النظر عنصراً رئيسياً ومحورياً في هذه القضية، وبخاصة فيما يتعلق بتوطيد العلاقات القوية القائمة فعلاً بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة. ومن الأمور الأخرى ذات الأهمية المماثلة القدرة على خلق قاعدة مشتركة للوعي يمكن أن يقوم عليها إطار سياسة أمنية لمنطقة الخليج العربي تكون أكثر ثباتاً وشمولاً والمحافظة على هذا الإطار بنجاح.

اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز بعض الموضوعات الرئيسية التي انبثقت عن جلسات المؤتمر وما تبعها من نقاش. إن اضطراب ميزان الأمن الإقليمي لا يفسح المجال لتهديد عسكري قريب الأجل فحسب، ولكنه يعرض أيضاً مجمل التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية في منطقة الخليج العربية والتقدم الهائل الذي تحقق فيها حتى الآن للخطر. وفي نهاية المطاف، فإن نموذجاً أمنياً محلياً مستقراً محدداً أولاً وقبل أي شيء بالمصالح

الوطنية والإقليمية، هو وحده سيكون قادراً على التغلب على الحالة الراهنة من عدم الاستقرار المتأصلة. ويقتضي تعزيز مثل هذا الفهم أن يكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية قادراً على طلب مساعدة حلفائه ودعمهم وأن يستفيد من علاقته الطويلة والوطيدة مع المملكة المتحدة لكي ينشئ بيئة أمنية أكثر سلماً واستقراراً.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون واضحاً - بشكل متزايد - أن الأمن لا يمكن أن ينظر إليه في سياقه العسكري بصورة حصرية بعد الآن. فالازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والثقافية هي عوامل تحدد بصورة متعاظمة أمن مواطني الدول، مما يجعل إشراكهم في تطوير سياسات عامة تتصف بالفاعلية والاستجابة أمراً حيوياً. إن الواجب يقتضي أن نتفادى الاعتداءات العسكرية، بينما نعمل في الوقت ذاته على تنويع اقتصاداتنا وتطوير علاقات تجارية أكثر قوة وزيادة التكامل الاقتصادي. وهنا تحتاج العقلية التقليدية المحدودة إلى أن تكون منفتحة حتى تسمح بحدوث تغيير تطوري لا ثوري، بالإضافة إلى زيادة المساهمة الاقتصادية داخل النظام حتى تصبح مصالح كل الأطراف المعنية مرتبطة مباشرة بالمحافظة على سلامة النظام وأمنه كافة.

وكما تبين في هذا المؤتمر تحتاج معالجة موضوع أمن الخليج إلى عقل منفتح ومجموعة من المعايير الموضوعية التي يستطيع المرء أن يبدأ منها.

يطيب لي أن انتهز هذه الفرصة لأجزل الشكر وأعبر عن عميق الامتنان للحضور الكريم لأصحاب السمو والمعالي والسادة الضيوف الكرام، والذي جعل من هذا المؤتمر حدثاً بالغ الأهمية وزاخر العطاء.

المشاركون

الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة

ولي عهد دولة البحرين، وكان سمو الشيخ سلمان قد عمل وكيلاً لوزارة الدفاع بدولة البحرين إضافة إلى رئاسته لمجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث. حصل سموه على درجة الماجستير (M Phil) من كوينز كولدج في جامعة كامبردج (Queen's College, Cambridge) في عام 1994 . عمل سموه في الفترة 1988 ـ 1995 في احتياطي قوة دفاع البحرين، وتدرج خلال هذه الفترة من رتبة ملازم ثان إلى رتبة نقيب. عين سموه نائباً لرئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث في عام 1992، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام 1995 حين عين رئيساً لمجلس الأمناء.

الشيخ سالم صباح السالم الصباح

عين سمو الشيخ سالم نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع بدولة الكويت في عام 1996، وكان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية منذ عام 1991 . يشغل سموه أيضاً في الوقت الحالي منصب رئيس اللجنة الوطنية للأسرى الكويتيين والمفقودين في الحرب. عمل سموه خلال الفترة 1961 ـ 1965 رئيساً للدائرة القانونية في وزارة الخارجية بدولة الكويت ثم ترأس بعد ذلك الدائرة السياسية بالوزارة نفسها. عين سموه سفيراً لدولة الكويت بالمملكة المتحدة في الفترة 1965 ـ 1971، وعمل أثناءها سفيراً غير مقيم لدولة الكويت في كل من السويد والنرويج والدنمارك. في عام 1971 أصبح سموه سفيراً لدولة الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية وسفيراً غير مقيم بكل من كندا وفنزويلا. عمل سمو الشيخ سالم أيضاً في مناصب وزارية عديدة قبل أن يشغل منصبه الحالي. في عام 1975 عمل سموه وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وأعقب ذلك تعيينه وزيراً للدفاع في الفترة 1978 ـ 1988 . بعد ذلك شغل سموه منصب وزير الداخلية حتى عام 1991 .

الدكتور جمال سند السويدي

مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وأستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإمارات العربية المتحدة. سبق له أن درّس عدة مساقات، منها منهجية البحث العلمي والثقافة السياسية، والنظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية، في كل من جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية.

كتب الدكتور جمال سند السويدي دراسات ومقالات بحثية حول العديد من الموضوعات، منها مفهوم التصورات الديمقراطية في المجتمعات العربية والغربية، والمرأة والتنمية، ومواقف الرأي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة من أزمة الخليج الثانية.

من إصداراته بحث بعنوان: «أمن الخليج والتحدي الإيراني» نشر في دورية *Security Dialogue*. وقام الدكتور جمال سند السويدي بإعداد كتاب: «**حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**»، وكتاب: «**إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار**» باللغتين العربية والإنجليزية، كما شارك في تأليف أحد فصوله. وقد حصل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على جائزة أفضل ناشر عن هذا الكتاب، الذي نال أيضاً جائزة أفضل كتاب نشر في عام 1997 في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك ضمن المسابقة التي نظمها معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته السادسة عشرة. كما قام الدكتور جمال سند السويدي بإعداد كتاب: «**مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**».

الفريق أول السير تشارلز جوثري

عين رئيساً لهيئة أركان الدفاع في نيسان/ إبريل 1997، وكان قد عمل قبلها رئيساً لهيئة الأركان العامة بالمملكة المتحدة. حصل على شهادة عسكرية والتحق بالحرس الويلزي (Welsh Guards) في عام 1959، وعقب ذلك عمل لمدة أربع سنوات في الخدمة الجوية الخاصة (Special Air Force, SAF) في عدن والخليج العربي وماليزيا وشرق أفريقيا. تولى بعد ذلك قيادة الكتيبة الأولى في الحرس الويلزي في برلين

وأيرلندا الشمالية. أصبح مساعداً لرئيس هيئة الأركان العامة في عام 1987، ومن ثم تبوأ عدداً من المناصب الرفيعة في الهيئة العسكرية شملت قائد مجموعة الجيش الشمالي (Northern Army Group) والقائد العام للجيش البريطاني في الراين (British Army of the Rhine).

الليدي أولجا ميتلاند

رئيسة اللجنة البريطانية لأسرى الحرب والمفقودين الكويتيين في العراق (UK Committee for Kuwaiti Prisoners of War and Missing Persons). دأبت على إثارة هذه القضية بصورة متواصلة في مجلس العموم البريطاني عندما كانت عضواً فيه في الفترة 1992 ـ 1997. وقادت بنشاط بالغ حملات لاجتذاب الانتباه العام إلى محنة هؤلاء الأسرى. في آذار/ مارس 1996 ساعدت رئيس اللجنة سمو الشيخ سالم الصباح وزير الدفاع ونائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت على تنظيم مؤتمر دولي في لندن لمناقشة هذه القضية، وقد خاطب المؤتمر آنذاك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش والبارونة مارجريت تاتشر. تواصل الليدي أولجا، وهي رئيسة منبر الدفاع والأمن الذي ربطته بحملة تحرير دولة الكويت أثناء الاحتلال العراقي، حملاتها من أجل هؤلاء الأسرى كصحفية وكاتبة ومذيعة.

هشام ناظر

بدأ معالي هشام ناظر، الذي يرأس حالياً مجموعة شركات ناظر في المملكة العربية السعودية، حياته العملية في الخدمة العامة في قطاع النفط السعودي، وقد أصبح في عام 1961 أول محافظ يمثل بلاده في مجلس محافظي الأوبك، وعمل أيضاً نائباً لوزير البترول والثروة المعدنية من عام 1962 إلى عام 1968.

عندما عين رئيساً لمؤسسة التخطيط المركزي في عام 1968 ووزيراً في الوزارة التي ترأسها جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز، أوكلت إليه مهمة تحديد مسار وسرعة التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية بسلسلة من الخطط الخمسية. وعندما استبدلت

منظمة التخطيط المركزية بوزارة رسمية تأسست في عام 1975 أصبح أول وزير لها وأعد مسودات خطط التنمية الخمسية للمملكة العربية السعودية للسنوات الممتدة من عام 1970 إلى عام 1995. في عام 1986 أصبح وزير البترول وأشرف على برنامج لإعادة بناء قطاع النفط السعودي وتكامله ثم أصبح في آذار/ مارس 1989 أول سعودي يترأس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية (Saudi Aramco) التي تعتبر أكبر شركة للنفط في العالم.

جـــون ريــــد

عضو مجلس العموم البريطاني عن دائرة هاميلتون نورث وبلزهيل (Hamilton North and Bellshill) وقد عين وزير دولة للقوات المسلحة في أيار/ مايو 1997، ويحمل درجة دكتوراه في التاريخ الاقتصادي. تم انتخابه نائباً في البرلمان عام 1987 وأصبح متحدثاً باسم حكومة الظل في شؤون الدفاع في عام 1995. ظل النائب المشارك لرئيس الجماعات الحزبية المعنية بكل من أذربيجان وبليز وروسيا وأوغندا، بالإضافة إلى عضويته في عدد من الجماعات الحزبية الأخرى، وهو زميل للمشروع البرلماني للقوات المسلحة، إذ إنه كان قد أمضى فترة انتداب بالجيش البريطاني.

جورج روبرتسـون

عضو مجلس العموم البريطاني عن دائرة هاميلتون ساوث (Hamilton South) وقد عين وزير دولة للدفاع بعد الانتخابات العامة التي جرت في عام 1997. أصبح عضواً في الصف الأمامي للمعارضة (Opposition Front Bench) بعد الانتخابات العامة التي جرت في عام 1979، وقد عني أولاً بالشؤون الإسكتلندية ثم بالدفاع والشؤون الخارجية من عام 1982 إلى عام 1993. اختير نائباً للناطق الرسمي باسم المعارضة للشؤون الخارجية ورابطة "الكومنولث" (Commonwealth) في عام 1983، ثم أضيف إلى ذلك اختياره ناطقاً رسمياً رئيسياً للشؤون الأوربية في عام 1984. تم انتخابه في حكومة الظل وعين وزير دولة لإسكتلندا في هذه الحكومة في عام 1993. وكان

روبرتسون رئيساً سابقاً لحزب العمال الإسكتلندي، كما كان أيضاً نائباً لرئيس مجلس إدارة المجلس البريطاني من عام 1985 إلى عام 1994، وعمل لمدة سبع سنوات في المعهد الملكي للشؤون الدولية (Royal Institute of International Affairs). يعمل حالياً مديراً لمؤسسة ديتشلي (Ditchley Foundation).

